وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة العربية وأدابها

محاضرات في مقياس :

علـــــــم النحـــــــو

محاضرات ودروس معدة وفق برنامج وزارة التعليم العالي

لطلبة السنة الثانية ليسانس

تخصص: لغوية أدبية نقدية

✍ من إعـــداد أستاذ المقياس:
د. جاب اللّه بايزيد

السداسي الثالث

من قضايا الجملة العربية في الفكر النحوي الحديث

اعتني الدارسون المحدثون بالجملة العربية عناية كبيرة، وفضلوا القول فيها، وتناولوها من جوانب متعددة، وذكروا لها قضايا متعددة اخترنا منها مسائل نراها مهمة في الدراسات النحوية، سنسلط الضوء عليها؛ لبيان آرائهم فيها، وهي:

- ✓ **أولا: الإسناد.**
- ✓ **ثانيا: التلازم بين ركني الجملة.**
- ✓ **ثالثا: التقديم والتأخير في ركني الجملة.**
- ✓ **رابعا: الحذف في الجملة العربية.**
- ✓ **خامسا: الجملة وتنازع الأفعال.**
- ✓ **سادسا: الجملة والاشتغال.**
- ✓ **سابعا: ما يؤول بالمصدر.**
- ✓ **ثامنا: إعراب الجمل.**
- ✓ **تاسعا: البنية العميقة والبنية السطحية في الجملة العربية.**

أولا: - الإسناد:

يعرف الإسناد بأنه "عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه". ويرى جل النحاة القدماء، وقسم من الدارسين المحدثين، أن الجملة لا بد أن تتألف من مسند ومسند إليه.

وقد ورد ذكر هذين المصطلحين في كتاب سيبويه الذي عقد لهما بابا سماه (باب المسند والمسند إليه)، وكان - أحيانا - يسمي المبتدأ (مسندا)، ويسميالخبر (مسندة إليه)، بخلاف ما ثبت عند النحاة الذين جاؤوا بعده، يظهر ذلك من قوله: "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: (هذا عبد الله منطلقا)، و(هؤلاء قوم منطلقين) ... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلام حتى يبنى عليه أو يبني على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه...، ويظهر أيضا من قوله الآخر: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول

والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه".

في حين يفهم من كلام الفراء عكس ذلك إذ قال في (ضقتبه ذرعا): "فلما جعلت الضيق مسندا إليك فقلت: (ضقت) جاء الذرع مفسرا؛ لأن الضيق فيه"، ويفهم من قول ابن السراج خلاف ما ذهب إليه سيبويه أيضا، فقال في حديثه عن الخبر في الجملة، نحو (عبد الله جالس): "وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه جالسا"، وقال في موضع آخر: "وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر". وسمى الزمخشري المبتدأ والفاعل صراحة بأنهما مسند إليه.

وقد نبه الدكتور خليل عمايرة على أن فكرة المسند والمسند إليه حصل فيها انتقال بين ما كانت عليه في زمن سيبويه، وما نحن عليه الآن. وذكر الدكتور فاضل السامرائي أن سيبويه يعكس أحيانا تسمية المسند والمسند إليه. لقد ذكرنا أن الاتجاه السائد عند النحاة القدماء وقسم من الدارسين المحدثين هو أن الجملة في جميع صورها تتكون من المسند والمسند إليه، فهما عمدتا الكلام وما سواهما فضلة أو تكملة، فإذا واجهوا جملة غير اسنادية أو جملة ذات طرف إسنادي واحد عمدوا إلى التأويل "التقريب البنية الأساس والدفاع عن منطق توصلوا إليه واقتنعوا به...".

وقد خالف قسم كبير من الدارسين المحدثين هذه النظرة، إذ يرون أن صور الجملة المختلفة لا تخضع جميعها لقاعدة الإسناد، فهناك تراكيب تند عن ذلك، ولا يرون مسوغا لإخضاعها إلى دائرة الإسناد باللجوء إلى التقدير والتأويل، في "المتكلم في كثير مما يعرض له من مواقف قولية، لا يكون ناقلا إلى المتلقي حكما على أمر أو شيء، بل يكون له من التركيب أو الجملة التي ينطق بها في تلك المواقف، هدف آخر، يجعله ينأى عن فكرة (الإسناد) ويؤلف نمط آخر من الجمل، ليس الغرض منه نقل فكرة معينة أو إقامة علاقة اسنادية بين أمرين أو طرفين".

فالشيء المهم عند هؤلاء الدارسين هو أن تعطي الجملة معنى تاما يحسن السكوت عليه، ولا يلتفتون إلى غير ذلك؛ فقد ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن هناك في اللغة أساليب تعبر عن خلجات النفس، ولا تخضع لشروط صياغة الجملة القائمة على وجود (المسند)

و(المسند إليه)، فهي عبارات مسكوكة - كما يسميها - كالأمثال، سماها جملا إفصاحية، تشمل: القسم، والندبة، والتعجب، والمدح والذم، والعقود، والإخالة، وحكاية الصوت.

ويرى الدكتور صاحب أبو جناح أنه: "لا يشترط في الجملة تكامل العلاقة الاسنادية كما في (الطريق أمامك) فهي خالية من الإسناد، وكذلك جملة النداء، وكذلك جملة القسم هما خاليتان من الإسناد"، وأوضح ذلك قائلا: "لاشك أن تقرير هذه الحقيقة والفراغ من إثباتها سيترتب عليه استبعاد كثير من التقديرات التي تنوء بها طائفة من الأنماط التركيبية في الكلام العربي، مثل جملة النداء، وجملة القسم، وجملة الجواب ونحوها".

وفرق الدكتور عبد الرحمن أيوب بين صور الجملة، فجعلها قسمين اسناديةوغير اسنادية، وقد حصر النوع الأخير بجملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب.

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن ما أسماه الدكتور أيوب جملا غير إسنادية يندرج ضمن الجمل الفعلية، ولكن غير الإسنادية، وزاد على ما ذكره الدكتور أيوب الجملة الطلبية التي فيها فعل الأمر، والفعل المضارع المسبوق بـــــ(لا) الناهية؛ لأن علاقتها بالمخاطب ليست علاقة إسناد. وسمي الدكتور مهدي المخزومي تعبيرات النداء، والقسم بأنها أساليب خاصة، فكل منهما مركب لفظي لا يرتقي إلى مستوى الجملة، ولا يصح تسميته بها؛ لأنهما يفتقران إلى الإسناد الذي يؤدي إلى إحداث الفكرة التامة.

وانطلاقا من هذا الفهم الذي يعترف بأن في اللغة عبارات ثابتة أشبه بالقوالب الجاهزة، يفهمها الناس ولا تخضع لفكرة الإسناد، ذهب الدكتور نعمة رحيم العزاوي إلى أن "مستعمل اللغة لا يقف في نشاطه اللغوي موقف الحكيم، أو الناقل للأفكار العقلية، بل يعرض له مواقف يكون فيها مستفهما أو متعجبا، أو مادحا، أو ذاما، أو مقسما، أو مناديا، أو آمرا، أو ناهيا، أو داعيا، أو مرددا عبارات ثابتة اعتاد مستعملو اللغة أن يركبوها تركيبة خاصا ... فيفهموها من دون أن تخطر ببالهم فكرة الإسناد.

وعد جمل الاستفهام، نحو (أين الدار؟)، و(كيف المريض؟) جملا غير اسنادية؛ لأن العلاقة بين طرفيها لیست علاقة إسناد، مقترحا تحليلها على الوجه الآتي: "أين: أداة يستفهم

بها عن المكان، و(الدار): اسم مرفوع مستفهم عن مكانه. وأما (كيف المريض؟)، فيقال في تحليلها: (كيف): أداة يستفهم بها عن الحال. و(المريض): اسم مرفوع مستفهم عن حاله.

فيرى أن هذين المثالين المذكورين وما شابهها مركبان لفظيان لا يرتفعان إلى مرتبة الرجل، وإنما يلحقان بالأساليب. وعد كذلك المركبات الجاهزة التي درج العرب على النطق بها في مواقف قولية معينة، نحو (حج مبرور)، و(صبر جميل) و (سفر ميمون) وغيرها، مركبات غير اسنادية، تتألف من اسمين مرفوعين، ويرى أنه ليست بنا بحاجة إلى أن نزيد في تحليلها. وأن نترك تقدير عامل للمصادر المنصوبة التي وردت في أقوال العرب في الدعاء للمخاطب أو عليه، نحو: (سقيا لك)، و(رعيا لك)، و(تبا لك)، و(سحقا لك)، وما جاء على شاكلتها، فكل تركيب مما ذكر، مؤلف من مصدر منصوب سيق للدعاء، ومن جار ومجرور.

ونحن في الوقت الذي نؤيد فيه الدكتور العزاوي عده جمل الاستفهام جملا غير اسنادية ملحقا إياها بالأساليب النحوية الخاصة التي وردت في كلام العرب، نسأل ما الذي يعنيه الدكتور بقوله - المذكور آنفا - (أنهما مركبان لفظيان لا يرتفعان إلى مرتبة الجمل)، نرى في هذا القول غموضا لا نجد له تفسيرا فالمعروف أن الدكتور العزاوي من الباحثين الذين لا يشترطون الإسناد في الجملة. وما يؤكد ذلك أنه يطلق كلمة (جمل) على التراكيب غير الاسنادية كما مر بنا في أثناء البحث، ولكن السؤال يبقى قائما، كيف يسميها (جملا) وإن كانت غير اسنادية؟ وكيف يرى أن هذه التراكيب لا ترتفع إلى مرتبة الجمل؟

ولقد أدرك هؤلاء الدارسون المحدثون وغيرهم أن هذه التراكيب لا تبني على فكرة الإسناد، وهي ليست بها حاجة إلى ما يقدره النحاة لها، ليجري الكلام على قاعدتهم التي قرروها في (المسند) و(المسند إليه)، فهناك فرق في القيمة الانفعالية بين الأنموذج الانفعالي في هذه التراكيب، والأنموذج الذي سعى النحاة إلى قسر الأنماط اللغوية المختلفة بموجبه وجعله ينصهر في بوتقة الإسناد.

فاللغة الانفعالية تنفجر تلقائيا من النفس تحت تأثير انفعال شديد، وتكون خاضعة لمنطق الانفعال والدفقات الشعورية عند المتكلم، ونراها في لغة الكلامتقطع أجزاء متتابعة تتناسب في العدد والشدة مع الانطباعات التي يحملها المتكلم نفسه أو مع الحاجات التي تحمله للتأثير في السامع.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المصرية لتيسير علوم العربية، دعت في أربعينيات القرن العشرين إلى استعمال مصطلح المناطقة (الموضوع) و(المحمول) بدلا من مصطلح (المسند والمسند إليه) لدى علماء البلاغة وبعض النحويين تيسيرا على الدارسين؛ لأنه لا يكلفها اصطلاحا جديدة - كما ترى - واستبعدت مصطلح (الأساس) و(البناء)، وكذلك مصطلح (المحدث عنه) و(الحديث)؛ لأنهما مصطلحان جديدان.

قد رد الشيخ محمد الجواد آل الشيخ أحمد الجزائري على مقترح اللجنة المصرية ردا معقولا، بقوله: "وعلى الجملة فالعدول عن كلمتي (مسند إليه) و(مسند) إلى كلمتي (موضوع) و(محمول)، عدول عن المألوف الواضح إلى اصطلاح جديد غامض ما وراءه من فائدة، وذلك تعسير على المتعلم وعناء على المعلم وشذوذ عن الصواب"، فالأولى اتباع اصطلاح البلغاء الذي شاركهم فيه بعض النحاة؛ للقرب بين فني النحو والبلاغة لاختصاصهما بلغة العرب، وأن اعتماد ذلك لا يكلفنا اصطلاحا جديدا.

وقد تردد مصطلح (المسند) و(المسند إليه) كثيرا عند أهل التيسير من الدارسين المحدثين، منهم: الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور الجواري، والدكتور المخزومي، إلا أن هذا لم يمنع الدكتور شوقي ضيف من أن يعترضعلى استعمال هذا المصطلح، فقد ذكر أن مصطلح (المسند والمسند إليه) واسعان يترددان في موضوعات نحوية عادة، "لا يستطيع الناشئ أن يفهمها إلا بعرضها عليه مفصلة، أما حين تو جز وتختصر في مصطلحين (مسند إليه) و(مسند)، فإنها تغمض عليه وتنبهم صورها وصياغتها المختلفة.

وهذا ما حصل في العراق بعد أن غيرت وزارة التربية مناهج كتب قواعد اللغة العربية في المدارس العراقية، وألفت على أساس المسند والمسند إليه في العهد الجمهوري

بعد عام (1958م)، وقد عبر عن ذلك الباحث يوسف نمر ذياب بقوله: "وفيما أعلم أن بعض القراء يتذكرون حكاية (المسند) و(المسند إليه) في مدارسنا، وما أوجدت من اضطراب بين المعلمين والطلاب".

وقد عبر عن هذا المعنى - أيضا - أحد الباحثين العراقيين بقوله: "إنني وجدت المعلمين والمعلمات بحيرة وارتباك من هذه الطريقة الجديدة ومن الكتاب نفسه، وهم في شكوى وتذمر مستمرين"، وفي القول الأخير إشارة إلى كتاب (لغتي) الذي ألفته لجنة في وزارة المعارف العراقية - وزارة التربية اليوم - للصفوف الخامسة والسادسة الابتدائية في نهايات الخمسينيات من القرن العشرين على وفق ضوابط جديدة خالفت في بعض منها المألوف في كتب قواعد اللغة العربية، المدرسية وغير المدرسية. منها تقليل المصطلحات، وذلك بتقسيم الجملة العربية على مسند ومسند إليه، وتكملات، وإلغاء نظرية العامل، ومحاولة تيسير تدريس اللغة العربية. ووضعت لجنة أخرى كتاب (النحو الإعدادي) للدراسة المتوسطة على وفق ضوابط الكتاب الأول.

ونحن نرى أن الدارس أي دارس به حاجة إلى فهم المصطلح ومعرفة أبعاده اللغوية، لا أن يكون - هذا المصطلح - فضفاضا يطلق على أشياء كثيرة تربك المتعلم، بل يجب أن يفي بقيمته الاصطلاحية.

نفهم مما مر بنا آنفا أن مواقف الدارسين المحدثين في مسألة الإسناد انطوت في معظمها على اتجاهين رئيسين:

الأول: يمثل استمرارا لمنهج النحاة القدماء، فيرى أن الجملة في جميع صورها قضية اسنادية، فإن واجه هذا الاتجاه جملا غير اسنادية عمد إلى التقدير والتأويل لإخضاعها إلى دائرة الإسناد.

الثاني: لا يشترط تكامل العلاقة الاسنادية في الجملة - وهو ما نميل إليه - فهناك جمل تقوم على طبيعة الإسناد، في حين أن هناك تراكيب لا أثر للإسناد فيها، كالنداء - مثلا - فليس فيه محكوم عليه (مسند إليه)، ولا محكوم به (مسند). لذا قسم الدكتور

عبد الرحمن أيوب الجمل على نوعين: اسنادية، وغير اسنادية.

وأصحاب هذا الاتجاه - في الأعم الأغلب - منفتحون بطريقة أو بأخرى على مناهج البحث اللغوية الغربية الحديثة، ويأتي في مقدمتها المنهج الوصفي.

وهذا الاتجاه ينسجم مع طبيعة الكلام، والغرض الأساس منه، وهو أن يفهم المخاطب المقصود من الكلام الموجه إليه بأيسر صورة.

تعريف المبتدأ:

«المبتدأ هو اسم صريح، أو مؤول بالصريح، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية مخبر عنه، أو وصف استغنى بمرفوعه عن الخبر».

فالاسم الصريح نحو «محمد» في المثال السابق «محمد رسول الله»، والمؤول بالصريح نحو «أن تصوموا» في قوله تعالى: «وأن تصوموا خير لكم»، ومعنى أن المبتدأ مجرد من العوامل اللفظية الأصلية أنه لا يصح أن يدخل عليه عامل لفظي أصلي مثل الفعل، ومثل حروف الجر الأصلية أما العوامل اللفظية غير الأصلية مثل حروف الجر الزائدة، والشبيهة بالزائدة فإنها يصح أن تدخل عليه كما دخل حرف الجر الزائد وهو (من) على المبتدأ في قوله تعالى «هل من خالق غير الله يرزقكم» وكما دخل حرف الجر الشبيه بالزائد وهو (واو رب) على المبتدأ في قول امرئ القيس «وليل كموج البحر» كما سبق.

ويدل هذا التعريف على أن المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ اكتفي بمرفوعه عن الخبر، وها هوذا بيان كل نوع منهما.

أ- المبتدأ الذي له خبر:

يتمثل هذا النوع غالبا في الأسماء الجامدة سواء أكانت اسم ذات نحو «القلم أحد اللسانين»، أم اسم معنى نحو والاقتصاد فضيلة، كما يتمثل أيضا في المصدر المؤول نحو قوله تعالى «وأن تصوموا خير لكم»، وقوله سبحانه «ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة».

ب- المبتدأ المكتفي بمرفوعه عن الخبر:

ويتمثل هذا النوع في الوصف المشتق وهو ما دل على صفة وصاحبها، وأوضح صوره اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة.

فاسم الفاعل نحو قوله تعالى «أراغب، أنت عن آلهتي يا إبراهيم»، ونحو ما تقدم من قول الشاعر: **أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنو فعجيب عيش من قطنا**

نحو قول الشاعر: **خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع**

وقول الآخر: **غير لاه عداك فاطرح اللهـــــو ولاتغترر بعارض سلم**

واسم المفعول نحو قولك «أمطاع أمرك في بينك؟»، ونحو قول أبي نواس:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

وصيغة المبالغة نحو «غير صبور صديقك على العمل»، والصفة المشبهة نحو «أشجاع أخوك فنعتمد عليه؟»

ومن اليسير أن نلاحظ أن هذا الوصف في جميع صوره جاء نكرة وأن مرفوعه كان إسما ظاهرا أو ضميرا بارزا. كما نلاحظ أنه كان دائما معتمد على نفي أو استفهام، واعتماد هذا الوصف على نحو ما سبق شرط عند جمهور النحويين، وأجاز الأخفش والكوفيون أن يعمل هذا الوصف من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام مستدلين بقول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

فالوصف وهو خبير، قد اكتفي بمرفوعه وهو (بو لهب) من غير أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام، وقد رد عليهم الجمهور بأن البيت ليس حجة قاطعة على صحة رأيهم لجواز أن يكون (خبير) خبرا مقدما، و (بنو لهب) مبتدأ مؤخر، وصح الإخبار بالمفرد وهو كلمة (خبير) عن الجمع وهو (بنو لهب) لأن صيغة (فعيل) يخبر بها عن المفرد وغيره مثل قوله تعالى: «والملائكة بعد ذلك ظهير».

صور المبتدأ المكتفي بمرفوعه: علمنا أن المبتدأ إذا كان وصفا مشتقة فانه يكتفي بمر فوعه عن الخبر بشرط أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام على الراجح عند جمهور النحويين، ولهذا النوع في الأساليب العربية ثلاث صور نوضحها لك على النحو الآتي:

الصورة الأولى: إذا تطابق الوصف مع الاسم المرفوع بعده في الإفراد بأن كان الوصف مفردا والاسم الذي بعده مفردا نحو (أحاضر أخوك؟).

جاز أن يعرب الوصف مبدأ، والاسم الذي بعده مرفوعا به أغني عن الخبر، وجاز أن يعرب الوصف خبرا مقدما والاسم الذي بعده مبتدأ مؤخرا.

الصورة الثانية: إذا تطابقا في غير الأفراد بأن كان الوصف مثنى والاسم بعده مثنى نحو (أحاضران الناجحان؟)، أو كان الوصف جمعا والاسم بعده جمعا نحو (أحاضرون الناجحون؟) وجب في هذه الحالة أن يكون الوصف خبرا مقدما، والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا على الأصح، لأن الوصف إذا رفع اسما ظاهرا يأخذ حكم الفعل في عدم جواز إلحاق علامة التثنية والجمع به في اللهجة المشهورة.

الصورة الثالثة: إذا لم يطابق الوصف مرفوعه بأن كان الوصف مفردا و المرفوع بعده مثنى أو جمعا نحو (أحاضر الناجحان أو الناجحون) وجب في هذه الحالة أن يعرب الوصف مبتدأ وما بعده مرفوعا به سادا مسد الخبر ، ولا يصح أن يعرب الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا لما يترتب على ذلك من الإخبار بالمفرد عن المثني أو الجمع.

عامل الرفع في المبتدأ والخبر: المبتدأ والخبر مرفوعان. فما عامل الرفع فيهما؟

اختلفت آراء النحويين في ذلك والراجح أن عامل الرفع في المبتدأ عامل معنوي هو الابتداء. أعني التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، وأن عامل الرفع في الخبر عامل لفظي هو المبتدأ.

الابتداء بالنكرة

قرر النحويون أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت، وعللوا ذلك بأن الخبر حكم على المبتدأ، والنكرة مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد، وفي ضوء هذا التعليل نستطيع أن نصل إلى أمرين: **الأول** أن كلامهم هنا يدور حول المبتدأ الذي له خبر، لا المبتدأ الذي يستغنى بمرفوعه عن الخبر، الأمر **الثاني** : أن عدم جواز الابتداء بالنكرة متوقف على عدم الفائدة، فإذا تحققت الفائدة مع الابتداء بالنكرة جاز الابتداء بها، ومن ثم أخذ المتأخرون من النحاة يلتمسون المسوغات التي تتحقق معها الفائدة عند الابتداء بالنكرة حتى أنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين، وقال الأشموني (ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها. فمن مقلّ مخلّ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة).

وأهم هذه المسوغات تتمثل فيما يأتي:

أولا: أن يتقدم الخبر عليها وهو شبه جملة أعني ظرفا، أو جارا ومجرورة. مثال الظرف (عند خالد كتاب)، ومثال الجار والمجرور (في بيتنا رجل).

ثانيا: أن تكون النكرة عامة سواء أكانت عامة بنفسها، أم بغيرها، فالنكرة العامة بنفسها مثل كلمة (كل)، في قوله تعالى: «قل كل يعمل على شاكلته» ومثل اسم الشرط نحو (من يقم أقم معه)، واسم الاستفهام نحو (من عندك؟)، والنكرة العامة بغيره مثل النكرة الواقعة في سياق الاستفهام نحو «أإله مع الله»، وكذلك الواقعة في سياق النفي مثل (ما أحد أغير من الله).

ثالثا: أن توصف النكرة نحو قوله تعالى «ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم»، ونحو قولك (طالب من إخوانك أخذ كتابك).

رابعا: أن تكون النكرة عاملة نحو قوله عليه السلام «أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة»، وقوله عليه السلام «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة»، ونحو قولهم (مثلك لا يبخل)، و(غيرك لا يجود).

فالكلمتان (مثلك) و (غيرك) نكرتان مع إضافة كل منهما للضمير لتوغلهما في الإبهام وصح الإبتداء بهما لعملهما الجر فما بعدهما بالإضافة، وهكذا نجد النكرة قد عملت النصب فيما بعدها في المثال الأول لأن المجرور به منصوب المحل. وعملت الجر بالإضافة في المثال الثاني وما بعده.

خامسا: العطف بمعنى أن يعطف على النكرة ما يصح الابتداء به، أو تكون النكرة قد عطفت على ما يصح الابتداء به، فمثال الحالة الأولى قوله تعالى: «طاعة وقول معروف»، فكلمة (طاعة) مبتدأ وسوغ الابتداء بها عذف كلمة (قول)عليها فهي نكرة موصوفة، وتقدير الآية طاعة وقول معروف أولى لهم، ومثال الحالة الثانية قوله تعالى: «قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى»، فكلمة (مغفرة) معطوفة على (قول معروف).

سادسا: أن يراد بالنكرة حقيقتها من حيث هي باعتبار وجودها في فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الأفراد نحو (رجل خير من امرأة) فكلمة (رجل) مبتدأ ومسوغ الابتداء بها إرادة الحقيقة ممثلة في فرد غير معين من أفرادها.

سابعا: ان تستعمل النكرة في معنى الفعل، ويتمثل ذلك في النكرة التي يراد به الدعاء للشخص، أو عليه نحو (رحمة للأوفياء، وهلاك للخائنين) ومن ذلك قوله تعالى: «وسلام على آل ياسين»، وقوله تعالى: «ويل للمطففين»، كما يتمثل أيضا في النكرة التي يراد بها التعجب نحو (عجب لأمرك)، ومن ذلك قول الشاعر:

عجب لتلك قضية وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

ثامنا: أن يكون خبر النكرة من الأمور الخارقة للعادة كقولهم (بقرة تكلمت).

تاسعا: أن تقع النكرة في أول الجملة الحالية كقول الشاعر:

سر نيا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفي ضوؤه كل شارق

فكلمة (نجم) مبتدأ وسوغ الابتداء بها وقوعها في أول الجملة الحالية.

عاشرا: أن يقصد بالنكرة التنويع كما في قول أمرئ القيس:

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب أجر

فقد ذكرت كلمة (ثوب) مرتين وهي في كلتيهما مبدأ وسوغ الابتداء بها قصد التنويع.

الحادي عشر: أن تقع النكرة بعد فاء الجزاء نحو (إن لم يكن معك قلم فقلم معي)، وكقولهم (إن ذهب عير فعير في الرهط).

الثاني عشر: أن تقع النكرة بعد لام الابتداء، أو لولا، أو إذا الفجائية، أو كم الخبرية.

مثال لام الابتداء (لزائر عندك) فكلمة (زائر) مبتدأ وسوغ الابتداء بها لام الابتداء التي تفيد التوكيد، ومن ثم تخصص النكرة فيسوغ الابتداء. ومثال لولا قول الشاعر:

لولا اصطبار لأودي كل ذي مقة لما استقات مطاياهن للظعن

فكلمة (اصطبار) مبتدأ، وسوغ الابتداء بها وقوعها بعد (لولا).

ومثال (إذا) الفجائية قولك (خرجت فإذا ثعبان بالباب)، ومن ذلك قول الشاعر:

حسبتك في الوغى مردى حروب إذا خور لديك فقلت سحقا

فكلمة (خور) مبتدأ وسوغ الابتداء بها وقوعها بعد إذا الفجائية، ومثال (كم) الخبرية قول الفرزدق:

كم عمة لك ياجرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى

فكلمة (عمة) مبتدأ، وسوغ الابتداء بها وقوعها بعد (كم) الخبرية وقوله (لك) جار ومجرور صفة لعمة في البيت مسوغان.

هذه أهم مسوغات الابتداء بالنكرة، والضابط العام هو حصول الفائدة عند الابتداء بها، فإن تحققت جاز الابتداء بها، وإلا فلا يجوز.

ونلاحظ فيما تقدم من أمثلة المبتدأ والخبر أن الخبر هو جزء الجملة الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ، ومن ثم عرفه النحويون على النحو الآتي:

تعريف الخبر:

الخبر هو جزء الجملة الذي تم به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المكتفي بمرفوعه عن الخبر، نحو (محمد رسول الله)، ونحو قول الشاعر:

البغي يصرع أهله والظلم مرتعه وخيم

ونحو: بد الله مع الجماعة.

أنواع الخبر:

في ضوء الأمثلة التي ذكرتها لك في تعريف الخبر يمكنك أن تدرك أن الخبر ثلاثة أنواع: مفرد، وجملة، وشبه جملة، وها هو ذا بيان كل نوع منها.

أولا: الخبر المفرد:

والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيشمل المثني نحو «هذان خصمان اختصموا في ربهم» كما يشمل الجمع نحو (هؤلاء مجتهدون في دروسهم).

ثانيا: الخبر الجملة: والجملة - كما تعلم - نوعان: اسمية وفعلية، فمثال الجملة الاسمية الواقعة خبرا، (الظلم مرتعه وخيم)، فـــ (الظلم) مبتدأ أول، و(مرتعه) مبتدأ ثان، و (وخيم) خبر المبتدأ الثاني، و جملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومثال الجملة الفعلية الواقعة خبرا (البغي يصرع أهله)، فـــ (البغي) مبتدأ، و(يصرع) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر، و(أهله) مفعول به، وجملة (يصرع أهله) في محل رفع خبر المبتدأ، وقد اشترط النحاة في الجملة الواقعة خبرا -سواء أكانت اسمية أم فعلية - أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، ويتمثل هذا الرابط في عدة أنواع. نوضحها لك على النحو الآتي:

أنواع الرابط في جملة الخبر:

النوع الأول: الضمير، كالهاء في (مرتعه) في المثال (الظلم مرتعه وخيم)، وكالضمير المستتر في (يصرع) في (البغي يصرع أهله)، ويكون هذا الضمير مطابقا للمبتدأ في الإفراد، والتثنية، والجمع، وفي التذكير والتأنيث كما في المثالين السابقين، ويكون بارزا، ومستترا، كما في المثالين السابقين، وقد يكون منويا مقدرا نحو (اللين كوب بخمسة قروش) فالتقدير (كوب منه) ومن ذلك قولهم (السمن منوان بدرهم) أي (منوان منه).

النوع الثاني: الإشارة إلى المبتدأ، نحو قوله تعالى: «ولباس التقوى ذلك خير» فكلمة (لباس) مبتدأ أول، و (التقوى)، مضاف إليه، وذلك مبتدأ ثان، و (خير) خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط في جملة الخبر الإشارة إلى المبتدأ.

النوع الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه في جملة الخبر: ويكثر ذلك عند إرادة التعظيم والتفخيم في شأن المبتدأ نحو قوله تعالى: «الحاقة ما الحاقة»، وقوله تعالى: «القارعة ما القارعة»، وقوله تعالى: «أصحاب اليمين ما أصحاب المين»، فكلمة (الحاقة) مبتدأ أول، و (ما) اسم استفهام يراد به التفخيم مبتدأ ثان، و (الحاقة) خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط في جملة الخير إعادة المبتدأ بلفظه.

النوع الرابع: إعادة المبتدأ بمعناه في جملة الخبر، نحو قوله تعالى «والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين»، فجملة (إنا لا نضيع أجر المصلحين) خبر المبتدأ وهو (الذين يمسكون بالكتاب)، والرابط في جملة الخبر هو إعادة المبتدأ بمعناه لأن المراد بالمصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب.

النوع الخامس: اشتمال جملة الخبر على اسم عام يدخل تحته المبتدأ نحو (أبو بكر نعم الرجل)، فجملة (نعم الرجل) خبر المبتدأ، والرابط اشتمالها على كلمة (الرجل) فهي اسم عام يدخل تحته المبتدأ وغيره من أفراد هذا الجنس، ومن ذلك قول الشاعر:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

فالقتال مبتدأ، وجملة (لا قتال لديكم) خبر، والرابط اشتمال هذه الجملة على اسم عام هو كلمة (قتال) فالنكرة في سياق النفي تعم، ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم مالك سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

فالصبر مبتدأ، وجملة (لا صبرا) خبر المبتدأ، والرابط اشتمال هذه الجملة على اسم عام هو كلمة (صبر) كما سبق.

هذه أهم أنواع الرابط في جملة الخبر، وهناك حالة يستغنى فيها عن هذا الرابط، ويمكن توضيح هذه الحالة على النحو الآتي:

استغناه جملة الخبر عن الرابط: تتمثل الحالة التي يستغنى فيها عن الرابط فيما إذا كانت جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى، نحو (كلمتي الجهاد واجب مقدس)، فـــ (كلمتى) مبتدأ، وجملة (الجهاد واجب مقدس) خبر، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى، وقد مثل ابن مالك لهذه الحالة بقوله (نطقي الله حسبي)، فـــ (نطقي) مبتدأ، وجملة (الله حسبي) خبر، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لما سبق، ومن أمثلة هذه الحالة قول الرسول عليه السلام (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لاإله إلا الله).

ثالثا: الخبر شبه الجملة

والمراد بشبه الجملة أمران: الأول ظرف المكان وظرف الزمان. الثاني حرف الجر الأصلي مع مجروره، فمثال الإخبار بظرف المكان قوله تعالى: «يد الله فوق أيديهم» ومثال الإخبار بظرف الزمان قولك (الامتحان غدا) ومثال الإخبار بحرف الجر الأصلي مع مجروره قول شوقي:

وللمستعمرين وإن ألانوا قلوب كالحجارة لا ترق

واشترط النحاة في الظرف، والجار والمجرور: أن يكونا تامين، بمعنى أن تحقق الفائدة بالإخبار بكل منهما كما في الأمثلة السابقة، فإذا لم يكونا تامين لا يصح الإخبار بهما، نحو قولك (محمد اليوم)، ونحو (خالدبك)

الإخبار بظرف المكان، وظرف الزمان

يجوز في اللغة العربية الإخبار بظرف المكان عن اسم الذات، وعن اسم المعنى، فمثال الإخبار به عن اسم الذات قولك (الكتاب عندك) و (القلم فوق المكتب)، فـــ (عند)، و (فوق) ظرفا مكان، وقد وقع كل منهما خبرا عن اسم الذات، وهو (الكتاب) في المثال الأول، و (القلم) في المثال الثاني، ومثال الإخبار به عن اسم المعنى قولك (الساحة عندك)، و (العدل فوق القوة)، فالكلمتان (عند)، و (فوق) وهما ظرفا مكان كما علمت قد وقعت كلتاهما خبرا عن اسم المعنى وهو (السماحة) في المثال الأول، والعدل في المثال الثاني.

أما ظرف الزمان فيقع في اللغة العربية خبرا عن اسم المعنى فحسب نحو (الامتحان اليوم، والسفر غدا) ولا يجوز الإخبار به عن اسم الذات، ومن ثم لا يصح أن نقول (الكتاب اليوم) أو (محمد غدا) وذلك لعدم الفائدة فإن تحققت الفائدة في الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات جاز آنئذ الإخبار به نحو (اليوم خمر) وكقولهم (الليلة الهلال)، و (الرطب شهري ربيع).

تعدد الخبر

يجوز على الأصح أن يتعدد الخبير بمعنى أن المبدأ الواحد يكون له أكثر من خبر، ويأتي تعدد الخبر على ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى نحو (أستاذي شاعر. كاتب. عالم)، ومن ذلك قوله تعالى: «وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد»، وكذلك قول رؤبة:

من يك ذا بتف هذا بتى مقيظ مصيف مشتى

وقول حميد بن ثور الهلالي ومن ذئبا:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقى بأخرى الأعادي فهو يقظان هاجع

وضابط هذه الصورة أنه يجوز فيها العطف وتركه.

الصورة الثانية: أن يتعدد الخبر في اللفظ دون المعنى، وذلك كقولهم: (الرمان حلو حامض) فكلمة (حلو) خبر أول، وكلمة (حامض) خبر ثان، وهذا التعدد في اللفظ فقط، أما في المعنى

فالخبر ان يؤديان معنى واحد إذ المراد أن الرمان جامع بين الحلاوة والحموضة أي مر، ومن ثم قالوا لا يصح في هذه الصورة الاقتصار على أحد الخبرين في الإخبار عن المبتدأ وضابطها أنه لا يجوز فيها الوطن على الأصح.

الصورة الثالثة: أن يتعدد الخبر لتعدد المبتدأ، بمعنى أن المبتدأ يكون كلمة واحدة مشتملة على أمور متعددة، حقيقة أو حكما، فيتعدد الخبر لذلك، ومن ثم يمكننا أن نقول إن التعدد في المبتدأ يتمثل في أمرين:

الأول: التعدد الحقيقي، نحو قولك (إخوتي طبيب، ومدرس، ومهندس) ومن ذلك قول الشاعر:

يداك يد خيرها يرتجي وأخرى لأعدائها غائظة

فكلمة (يداك) مبتدأ، و (يد) خبر، وجملة (خيرها يرتجى) صفة لكلمة (يد)، و (أخرى) معطوفة عليها.

الثاني: التعدد الحكمي، نحو قوله تعالى: «اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد»، وإنما كان التعدد هنا حكميا لأن المبتدأ المفرد ذو أقسام، فجعل في حكم الجمع الدال على الإفراد.

وضابط هذه الصورة الثالثة أنه يجب فيها العطف، ومن ثم اعترض بعض النحاة بأن هذه الصورة ينبغي أن تكون من قبيل العطف لا من تعدد الخبر، وأجيب بأنه لا تعارض بين العطف، وتعدد الخبر؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، كما أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، والمعطوف على الصلة صلة وهكذا.

ظاهرة الحذف في المبتدأ والخبر

قد يحذف المبتدأ في بعض الأساليب العربية إذا علم، وكذلك الخبر، وهذا الحذف قد يكون جائزا، وقد يكون واجبا، ومن ثم يمكننا أن نقول إن ظاهرة الحذف في المبتدأ والخبر تتمثل في أربع حالات:

الحالة الأولى: حذف المبتدأ جوازا، وذلك إذا وجدت قرينة تدل عليه، كما إذا سألك سائل: أين أخوك؟، فتقول (في الكلية)، بحذف المبتدأ، ويجوز أن تصرح به فتقول: (أخي في الكلية)، وكذلك إذا سال آخر: (متى السفر؟)، فتقول (غدا)، بحذف المبتدأ؛ ويجوز أن تصرح به فتقول (السفر غدا)

الحالة الثانية: حذف المبتدأ وجوبا وتمثل هذه الحالة في المواضع الآتية:

الموضع الأول: المبدأ الذي أخبر عنه بالخصوص بالمدح أو الذم إذا كان هذا المخصوص متأخرا عن كل من نعم وبئس نحو (نعم الرجل خالد، وبس الرجل مسيلمة)، فقد قرر النحويون أن المخصوص بالمدح وهو (خالد) في الجملة الأولى، والمخصوص بالذم وهو (مسيلمة) في الجملة الثانية يجوز في كليه آنئذ أن يعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا، أما إذا تقدم المخصوص فإنه يعرب مبتدأ والجملة بعده خير نحو (خالد نعم الرجل، ومسيلمة بنس الرجل).

الموضع الثاني: المبتدأ الذي أخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو قول الشاعر:

قالت: حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فكلمة (حنان) مصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله، ويعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير (أمري حنان)، وكذلك إذا كلفك شخص بعمل فقلت له: (سمع وطاعة)، فكلمة (سمع) خبر المبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير (امرى سمع وطاعة) ومن ذلك قوله تعالى «ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول»، فكلمة (طاعة) خبر لمبتدأ

محذوف وجوبا والتقدير (أمرنا طاعة).

الموضع الثالث: المبتدأ الذي أخبر عنه بنعت مقطوع لإفادة المدح نحو و(الحمد لله الحميد) برفع كلمة (الحميد) على أنها خبر المبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير (هو الحميد) أو لإفادة الذم نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) برفع كلمة (الرجيم) على أنها خبر المبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير (هو الرجيم)، أو لإفادة الترحم نحو (اللهم ارحم عبدك المسكين) برفع كلمة (المسكين) على أنها خبر المبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير (هو المسكين).

الموضع الرابع: من أساليب القسم قولهم (في ذمتي لأفعلن)، فالجار والمجرور، وهو (في ذمتي) يعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير (في ذمتى يمين لأفعلن).

الحالة الثالثة: حذف الخبر جوازا، وذلك إذا وجد ما يدل عليه نحو قوله تعالى «أكلها دائم وظلها»، فكلمة (ظلها) مبتدأ، والخبر محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه، والتقدير (وظلها كذلك)، وكذلك إذا قيل لك (من عندك؟) فتقول (أخي) فكلمة (أخي) مبتدأ، والخبر محذوف جواز الدلالة خبر (من) عليه، ونحو (خرجت من المحاضرة فإذا العميد) فكلمة (العميد) مبتدأ والخبر محذوف جوازا والتقدير (فإذا العميد واقف أو حاضر) وذلك لدلالة إذا الفجائية على الحضور.

الحالة الرابعة: حذف الخبر وجوبا، وتتمثل هذه الحالة في المواضع الآتية:

الموضع الأول: إذا جاء المبتدأ بعد لولا الامتناعية نحو (لولا رجال الأمن لانتشرت الفوضى) فـــ (رجال الأمن) مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير (لولا رجال الأمن موجودون)، ونحو قول جرير في رثاء زوجته:

لولا الحياء لهاجتى استعبار ولزرت قبرك والحبيب يزار

فـــ (الحياء) مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير (لولا الحياء موجود).

والقول بأن الخبر يحذف وجوبا بعد لولا مطلقا، هو مذهب الجمهور وذهب جماعة من النحويين منهم الرماني، وابن مالك إلى تفصيل القول في حكم حذف الخبر بعد لولا ، فقالوا:

إذا كان الخبر كونا عاما أي يدل على وجود عام غير مقيد، وجب حذفه كما سبق، أما إذا كان كونا خاصا أي يدل على وجود مقيد، فإنه يجب ذكره إذا لم يدل عليه دليل نحو قولك (لولا محمد مجتهد ما نجح) وكقول الرسول عليه السلام لعائشة (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم) فإذا دل عليه دليل جاز ذكره نحو (لولا أنصار خالد حموه ما سلم) ولك أن تحذف الخبر فتقول:

(لولا أنصار خالد ما سلم) وذلك لأن كلمة الأنصار تدل على الحماية، ومن ذلك قول أبي العلاء في وصف السيف:

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

فجملة ويمسكه، خبر وهو كون خاص؛ لأنه يدل على وجود مقيد بالإمساك، والمبتدأ وهو الغمد دال عليه؛ لأن من شأن الغمد إمساك السيف.

الموضع الثاني: إذا كان المبتدأ صريحا في القسم بمعنى أنه لم يستعمل إلا فيه، نحو (لعمرك لا زورنك) فكلمة (عمرك) مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا، والتقديري (لعمرك قسمي) ونحو (أيمن الله لا واظبن على الحضور) فكلمة (أيمن) مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير (وأيمن الله يميني)، أما إذا كان المبتدأ غير صريح في القسم بمعنى أنه استعمل فيه وفي غيره، فلا يجب آنئذ حذف الخبر، بل يجوز، نحو (عهد الله لأ سافرن) فكلمة (عهد الله) مبتدأ، والخبر محذوف جوازا، لأن المبتدأ غير صريح في القسم فقد استعمل فيه كما سبق، واستعمل في غيره، نحو قوله تعالى: «وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم»، وقوله سبحانه: «والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه».

الموضع الثالث: إذا كان المبتدأ قد عطف عليه اسم بواو هي نص في معنى المعية والمصاحبة، نحو (كل أستاذ وطريقته)، و(كل طالب واستعداده) ففي الجملة الأولى نجد (كل أستاذ) يعرب مبتدأ، والواو حرف عطف، و(طريقته) معطوف على (كل)، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير (كل أستاذ وطريقته متلازمان).

وفي الجملة الثانية نجد (كل طالب) يعرب مبتدأ، والواو حرف عطف، و(استعداده) معطوف

على (كل)، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير (كل طالب واستعداده مقترنان)، وهكذا قد حذف الخبر وجوبا في هذين المثالين؛ لأن المبتدأ في كليهما قد عطف عليه اسم بواو هي نص في معنى المعية، فإذا لم تكن الواو نصا في هذا المعنى جاز حذف الخبر، نحو (محمد وخالد)، ولك أن تصرح بالخبر فتقول: (محمد وخالد متلازمان)، ومن ذلك قول الفرزدق:

تمنوا إلى الموت الذي يشعب الفتى وكل امرى والموت يلتقيان

فجمله (يلتقيان)، في محل رفع خبر المبتدأ.

الموضع الرابع: إذا كان بعد المبتدأ حال سدت مسد الخبر، بشرط ألا تصلح هذه الحال لأن تكون خبرا نحو (احترامي الطالب مجتهدا) فكلمة (مجتهدا) حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوبا، تقديره (إذ كان مجتهدا) أو (إذا كان مجتهدا) وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبر فإنك لو رفعتها لتعربها خبرا لا يستقيم المعنى، أما إذا كانت الحال المذكورة بعد المبتدأ صالحة لأن تكون خبرا فإنه يجب آنئذ رفعها نحو (احترامي الطالب عظيم) وذلك لأن حاجة الجملة إلى الخبر أشد من حاجتها إلى الحال.

هذه هي المواضع الأربعة التي يحذف فيها الخبر وجوبا.

وهكذا نجد ظاهرة الحذف في مبحث المبتدأ والخبر قد تمثلت في هذه الحالات الأربع، أعني حذف المبتدأ جوازا، وحذفه وجوبا، وحذف الخبر جوازا، وحذفه وجوبا، وبقيت حالة خامسة تناولتها بعض المراجع، وهي حذف المبتدأ والخبر معا، وهذا الحذف جائز فيهما إذا وجد ما يدل عليهما، وذلك كما إذا قيل لك (أوالدك في المنزل؟) فتقول (نعم). فالتقدير (نعم والدي في المنزل)، وقد مثل بعض النحويين لهذه الحالة بقوله تعالى: «واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، واللائي لم يحضن» فالتقدير: (واللائي لم يحضن فعدتهن كذلك) ثم حذفت جملة المبتدأ والخبر لدلالة ما قبلها عليها.

النواسخ

الأمثلة: قال تعالى:

1- «وهو الذي خلق من الماء بشرا فعله نسبا وصهرا، وكان ربك قديرا».

2- «وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من شاء. إن ربك حكيم عليم».

3- قال الشاعر:

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

الشرح:

تتكون الجملة الاسمية كما علمنا من جزأين هما: المبتدأ والخبر، وحكم كل منها الرفع كما سبق، وقد تدخل على هذه الجملة الفاظ تغير هذا الحكم وتنسخه، ومن ثم تسمى بالنواسخ، وهي ثلاثة أنواع:

(أ) نوع يرفع المبتدأ وينصب الخبر، ويتمثل هذا النوع في (كان) وأخواتها، وما ألحق بها.

(ب) ونوع ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ويتمثل هذا النوع في (إن) وأخواتها، وما ألحق بها.

(ج) ونوع بنصب الجزأين معا، ويتمثل هذا النوع في (ظن) وأخواتها، وقد اشتملت الأمثلة السابقة على جمل توضح عمل هذه الأنواع الثلاثة: ففي المثال الأول، نجد جملة (كان ربك قديرا)، فالفعل (كان) رفع المبتدأ اسما له، ونصب الخبر خبرا له، وفي المثال الثاني، نجد جملة (إن ربك حكيم عليم) فالحرف (إن) نصب المبتدأ اسما له، ورفع الخبر خبرا له، وفي المثال الثالث نجد جملة (حسبت التقي والجود خير تجارة) فالفعل (حسب) نصب الجزأين معا، فقد نصب المبتدأ على أنه مفعول أول، ونصب الخبر على أن مفعول ثان.

وسندرس بالتفصيل كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة.

الخلاصة:

النواسخ ألفاظ تدخل على المبتدأ والخبر فنسخ حكمهما الإعرابي.

وهي ثلاثة أنواع: نوع يرفع المبتدأ وينصب الخبر، ويتمثل في (كان) وأخواتها وما ألحق بها، ونوع ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ويتمثل في (إن) وأخواتها، وما ألحق بها، ونوع بنصب الجزأين معا فينصب المبتدأ على أنه مفعول أول وينصب الخبر على أنه مفعول ثان، ويتمثل هذا النوع في (ظن) وأخواتها.

كان وأخواتها

الأمثلة: قال تعالى:

1- «وما قتلوه يقينا. بل رفعه الله إليه، وكان الله عزيزا حكيما».

2- «وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم».

3- «قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى».

4- «وكان حقا علينا نصر المؤمنين».

5- «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة».

6- وقال الشاعر:

ولبست سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة المحتال

7- وقال آخر:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

الشرح:

النوع الأول من أنواع النواسخ كما علمنا هو كان وأخواتها، والراد أخواتها- الأفعال التي تماثلها في عملها، والأمثلة المذكورة توضح النقاط التي نتناولها في دراسة هذه الأفعال، ففي المثال الأول، نجد لفظ الجلالة جاء مرفوعا على أنه اسم لكان، وكلتا الكلمتين (عزيزا

حكيما) جاءت منصوبة على أنها خبر لكان، وفي المثال الثاني نجد الفعل (ظل) عمل نفس العمل فرفع كلمة (وجهه) اسما له، ونصب كلمة (مسودا) خبرا له، وكذلك الحال بالنسبة للفعل (نبرح) في المثال الثالث فإسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره (نحن) وخبره كلمة (عاكفين)، ومن اليسير أن نلاحظ أن الفعل (مبرح) جاء على صورة المضارع . وهذا يدل على أن ما تصرف من هذه الأفعال، وجاء على غير صورة الماضي فانه يعمل عمل الفعل الماضي، كما نلاحظ أن هذا الفعل قد سبق بأداة النفي (لن) وهذا يدل على أن بعض هذه الأفعال يشترط لعملها أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه كما سيأتي، وفي المثال الرابع نلاحظ تقدم خبر كان وهو كلمة (حقا) على اسمها وهو كلمة (نصر المؤمنين)، فدل ذلك على جواز هذا التقديم، كما سيأتي في الحديث عن ظاهرة الترتيب في جملة كان وأخواتها، وفي المثال الخامس نلاحظ أن كان قد اكتفت بمرفوعها ، ولم تعد في حاجة إلى الخبر، و تسمى في هذه الحالة عند النحاة بكان التامة، كما سيتضح ذلك عند الحديث عن التمام والنقصان في هذه الأفعال، وفي المثال السادس نجدد كان قد وقعت زائدة بين الفعل (نعم) ومرفوعه فدل ذلك على جواز زيادتها كما سيأتي، وفي المثال السابع نجد كلمة (ملكا) تعرب خبرا لكان المحذوفة مع اسمها، و تقدير الجملة، ولو كان الباغي ملكا، وهذا يدل على جواز هذا الحذف كما سيتضح عند الحديث عن هذه الظاهرة.

وعلى ذلك نقرر أن دراستنا لكان وأخواتها تتناول النقاط الآتية:

(أ) عدد هذه الأفعال، وبيان معانيها.

(ب) شروط عملها.

(ج) الجمود والتصرف في هذه الأفعال.

(د) ظاهرة الترتيب في جملة كان وأخواتها.

(هـ) التام والنقصان في هذه الأفعال.

(و) زيادة كان.

(ز) ظاهرة الحذف في جملة كان.

وها هو ذا توضيح هذه النقاط:

أ- عدد هذه الأفعال وبيان معانيها:

هذه الأفعال ثلاثة عشر فعلا.

الفعل الأول: (كان)، ويدل على اتصاف الاسم بالخبر في الزمان الماضي، نحو (كان الامتحان معتدلا)

الثاني: (ظل)، ويدل على اتصاف الاسم بالخبر في أوقات طويلة، نحو قوله تعالى: «إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين»

الثالث: أصبح، ويدل على اتصاف الاسم بالخبر صباحا، نحو (أصبح العامل نشيطا).

الرابع: أضحى، ويدل على اتصاف الاسم بالخبر وقت الضحى، نحو: أضحى الأطفال يلعبون..

الخامس: أمسي، ويدل على اوصاف الاسم بالخبر مساء، نحوه أمس الجو لطيفا.

السادس: بات، ويدل على اتصاف الاسم بالخبر ليلا، نحو بات الجندي يقظا.

السابع: صار، ويدل على التحول، أي تحول الاسم من صفة إلى صفة أخرى، نحو صارت الصحراء حقولا خضراء.

الثامن: ليس، ويدل على النقي، نحو ليس الأستاذ غائبا.

والأفعال الأربعة التالية تدل على الاستمرار وهي: ما زال، نحو مازالت الفرصة سانحة، و ما برح، نحو ما برح القتال عنيفا، وما فتىء، نحو ما فتىء الجيش يحارب، و ما انفك، نحو ما انفك العدو يتربص لنا.

والفعل الثالث عشر وهو الأخير، مادام، ويدل على التوقيت نحو لن نضع السلاح مادام العدو موجودا، أي مدة دوام العدو موجودا.

ب - شروط عملها: علمنا أن عمل هذه الأفعال يتمثل في أنها ترفع المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبر خبرا لها. وهي بالنسبة لهذا العمل ثلاثة أقسام

القسم الأول: يعمل هذا العمل من غير شرط ويتمثل في الأفعال الثمانية الأولى على نحو ما تقدم في الأمثلة السابقة.

القسم الثاني: يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبه، والمراد بشبه النفي: النهي والدعاء، ويتمثل هذا القسم في أربعة أفعال، هي: و (زال) ماضي (يزال)، (برح)، و(فتىء)، و(انفك).

فهذه الأفعال الأربعة لا تعمل إلا إذا سبقها نفي أو شبهه، سواء أكان النفي بالحرف نحو (مازالت الحرب قائمة)، أم بالفعل نحو قول الشاعر:

ليس ينفك ذاغني واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع

أم بالاسم نحو قول الشاعر:

غير منفك أسير هوى كل وان ليس يعتبر

وقد يكون النفي مقدرا نحو قوله تعالى (تالله تفتأ تذكر يوسف) وقول الشاعر:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالى

ويحذف النفي قياسا في القسم كما في المثالين السابقين، وشذ الحذف في غير القسم، نحو قول الشاعر:

وأبرح ما أدام الله قوي محمد الله منتطقا مجيد

وأما تقدم شبه النفي على هذه الأفعال، فيتمثل في تقدم النهي، والدعاء. مثال تقدم النهي قول الشاعر:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

ومثال تقدم الدعاء قول الشاعر:

ألا يا سلمى يادار مى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

القسم الثالث: يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدم عليه (ما) المصدرية ويتمثل هذا القسم في الفعل (دام) نحو قوله (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا) فالتقدير (مدة دوامي حيا).

الجمود والتصرف في هذه الأفعال:

تنقسم كان وأخواتها من حيث الجود والتصرف ثلاثة أقسام.

القسم الأول: جامد لا يتصرف، ويتمثل في (ليس) باتفاق، و(دام) على الصحيح.

القسم الثاني: يتصرف تصرفا ناقصا ويتمثل في أفعال الاستمرار، أعني: ما زال، وما برح، وما فتيء، وما أنفك. فهذه الأفعال لم يستعمل منها الأمر والمصدر، ومن ثم كان تصرفها ناقضا، واستعمل منها المضارع فعمل عمل الماضي نحو قوله تعالى (قالوا لن نبرح عليه عاكفين)، كما استعمل منها أيضا اسم الفاعل فعمل كذلك، كقول الشاعر:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغض الجفن مغمض

القسم الثالث: يتصرف تصرفا تاما، ويتمثل في بقية الأفعال، فهى تستعمل في حالة الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر، وغير الماضي يعمل مثله، فالمضارع نحو قوله تعالى، (ولم أك بغيا). والأمر نحو قوله تعالى (قل كونوا جارة أو حديدا)، واسم الفاعل كقول الشاعر:

وما كل من يبدى البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه إنك منجدا

والمصدر كقول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتي وكونك إياه عليك يسير

(د) ظاهرة الترتيب في جملة كان وأخواتها:

الأصل في هذه الجملة أن تذكر كان، أو إحدى أخواتها، ويذكر بعدها الاسم ثم يذكر الخبر، وقد يحدث اختلاف في هذا الترتيب فيقدم الخبر على الاسم تارة، وقد يتقدم على الفعل الناسخ

تارة أخرى، وإذا كان الخبر عاملا فمعموله قد يتقدم أيضا، وهكذا نجد تقدم الخبر قد تمثل في ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يتقدم الخبر على الاسم فيكون متوسطا بين الناسخ واسمه، وذلك جائز باتفاق النحويين نحو قوله تعالى (وكان حقا علينا نصر المؤمنين)، فكلمة (حقا)، خبر كان مقدم، وكلمة نصر، اسمها مؤخر، ومن ذلك قراءة حفص وحمزة (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب)، بنصب كلمة البر، على أنها خبر وليس، مقدم ويكون المصدر المؤول من أن، والفعل هو اسمها مؤخرا، ومن ذلك أيضا قول السموال ابن عاديا الغساني:

سلى إن جهات الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول

وقول الآخر:

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

وينبغي أن نلاحظ أن توسط الخبر بين الناسخ واسمه يكون جائزا إذا لم يكن هناك مانع يمنع من ذلك، كما إذا كان هناك ما يوجب تأخير الخبر، أو يوجب توسطه، فمثال ما يوجب تأخيره قوله تعالى: (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء و تصدية)، وذلك لأن الخبر هنا مقصور عليه ومن ثم وجب تأخيره، ونحو قولك (أصبح أخي شريكي في المصنع)، وذلك لأن خفاء الإعراب يوجب تأخير الخبر، ومثال ما يوجب توسطه قولك (ظل في السيارة صاحبها)، وذلك لأن الاسم مضاف إلى ضمير يعود على بعض الخبر، فلو تأخر الخبر لعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وهذا غير مقبول في اللغة العربية .

الصورة الثانية: أن يتقدم الخبر على الفعل الناسخ، وذلك واجب إذا كان الخبر من الأسماء التي لها الصدارة نحو (أين كان والدك؟)، و (كم كان عدد كتبك؟)، ومتى يكون السفر، ففي هذه الأمثلة يجب تقديم الخبر على الناسخ؛ لأنه اسم استفهام، واسماء الاستفهام لها الصدارة.

فإذا لم يكن الخبر واجب التقديم كما في الأمثلة السابقة، ولا واجب التأخير، أو التوسط كما

في الصورة الأولى، فإن تقديمه على الفعل الناسخ يكون جائزا نحو (نشيطا أصبح طفلك).

واستثنى النحاة من ذلك ما يأتي:

أولا: الفعل دام، فيجب تأخير خبره نحو (لا أصادقك ما دمت خائنا)، ويمتنع تقديم الخبر على الناسخ سواء أكان التقديم على (ما) والفعل، أم كان التقديم على الفعل وحده، ومن ثم لا يصح أن تقول (لا أصادقك خائنا ما دمت)، باتفاق النحويين، كما لا يصح أن تقول (لا أصادقك ما خائنا دمت)، على الأصح.

ثانيا: الناسخ المسبوق بما النافية سواء أكان تقدم النفي شرطا في عمله مثل (ما زال القتال مستمرا)، أم لا. مثل (ما أصبح طفلك نشيطا)، فلا يجوز تقدم الخبر على (ما) والفعل في هذين المثالين وما شابههما، أما تقدمه على الفعل ووقوعه بعد (ما) بمعنى أنه يتوسط بين (ما) والفعل فقد أجازه كثير من النحويين.

كما أجازوا تقدم الخبر على الفعل المنفى بغير (ما)، نحو (قائما لم يزل المدرس)، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

مه عاذلي فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

فكلمة هائما، خبر مقدم للناسخ المنفى بلن وهو لن أبرح.

ثالثا: الفعل ليس، فالراجح تأخير خبره نحو ليس الحق خفيا، ولا يجوز تقديم خبره عند كثير من النحويين لضعف هذا الفعل بعدم التصرف، وشبه ما النافية.

الصورة الثالثة: أن يتقدم معمول الخبر فيقع بين الناسخ واسمه، وذلك غير جائز على الراجح إلا إذا كان ظرفا، أو جار ومجرورا، وتوضيح ذلك: أنك إذا قلت (كان خالد آكلا طعامك)، فكلمة آكلا، خبر كان، وهى اسم فاعل يعمل عمل فعله، ومن ثم نصب وطعامك، على أنه مفعول به، ويسمى أيضا معمولا للخبر، والراجح عند النحويين أنه لا يجوز تقدم هذا المعمول ليقع بين الناسخ واسمه، ومن ثم لا يجوز أن يقال كان طعامك خالد آكلا، أما إذا كان المعمول ظرفا، أو جارا ومجرورا فإنه يجوز، وعلى ذلك إذا قلت ركان خالد آلا

عندك، أو في بيتك، فانه يجوز تقدم المعمول فتقول كان عندك خالد آكلا، أو دكان في بيتك خالد آكلا.

(هـ) التمام والنقصان في هذه الأفعال:

بعض هذه الأفعال قد تكتفى مرفوعها وتستغنى به عن الخبر فتسمى آنئذ تامة، ومرفوعها هو فاعلها، كما هو الأصل في الأفعال، نحو قوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)، فـــ (كان)، هنا تامة بمعنى حضر، وذو عسرة، فاعل.

أما إذا لم تكتف بمرفوعها بل يظل المعنى ناقصا مع وجوده، فإنها تسمى آنئذ ناقصة، لافتقارها إلى المنصوب في تمام المعنى نحو قوله تعالى: (كنتم خير أمة أخرجت للناس).

وتستعمل كان، وأخواتها في اللغة العربية أفعالا تامة إلا ثلاثة أفعال هى: (ليس)، و (مازال)، و (مافتيء) فهذه الأفعال تستعمل دائما ناقصة وما عدها يستعمل أحيانا تاما نحو (ما شاء الله كان) أي حصل وحدث، (وما لم يشأ لم يكن) أي لم يحصل ولم يحدث، و نحو قوله تعالى: (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) أى حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، وقوله تعالى: (خالدين فيها مادامت السموات والأرض) أي ما بقيت السموات والأرض، وقوله تعالى: (ألا إلى الله تصير الأمور) أي ترجع، وقوله تعالى: (وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين)، أي لا أذهب، ومثل قول أمرئ القيس بن عانس:

وبات وباتت له ليلة كليلة في العائر الأرمد

فـــ(بات) الأولى تامة، ومعناها نزل ليلا، وفاعلها ضمير مستتر جوازا تقديره هو، و(بات) الثانية يجوز أن تكون تامة وفاعلها (ليلة) و (له) جار ومجرور متعلق بـــ (بات)، ويجوز أن تكون ناقصة و (ليلة) اسمها و (له) شبه جملة خبرها.

و - زيادة كان:

تختص كان من بين أخواتها بأمرين هما: زيادتها، وحذفها. أما زيادتها فتتحقق حين تقع في حشو الكلام، أي بين شيئين متلازمين، وتكون غير عاملة، وأكثر ما يحدث ذلك بين ما،

وفعل التعجب نحو (ما كان - أحسن الوفاء)، وقد مثل ابن مالك لذلك بقوله (ما - كان - اصح علم من تقدم)، وزيدت بين الصفة والموصوف، كقول الشاعر:

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعي كان مشكور

كما زيدت بين العاطف والمعطوف عليه، كقول الشاعر:

في لجة غمرت أباك بحورها في الجاهلية كان والإسلام

كذلك زيدت بين نجم وفاعلها، كقول الشاعر:

ولبست سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة المحتال

ومن أمثلة لايادتها بين جزأي الجملة - قول بعض العرب وولدت فاطمة الأعاربه الكلمة من بني عبس لم يوجد - كان - مثلهم، فزادوا كان في هذه العبارة بين الفعل يوجد، ونائب الفاعل وهو كلمة ومثلهم، وقرر النحاة أن زيادتها بين الجار والمجرور شاذة، كقول الشاعر:

سراة بي أبي بكر تسامى على كان المسمومة العراب

أما الأمر الثاني الذي تختص به كان، وهو الحذف، فنوضحه على النحو الآتي:

ز - ظاهرة الحذف في جملة كان:

تتمثل هذه الظاهرة في حذف مكان، وحدها؛ وحذفها مع اسمها، وحذفها مع خبرها، وحذفها مع اسمها وخبرها، كما تتمثل في حذف نونها، وهكذا نجد هذه الظاهرة قد تمثلت في خمس حالات:

الحالة الأولى: حذف كان وحدها، وفي هذه الحالة يؤتى بـــ (ما) عوضا عنها، ومن ثم كان هذا الحذف واجبا، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، وحدث ذلك الحذف بعد أن المصدرية نحو (أما أنت محسنا ساعدت المحتاجين)، فكلمة (أما) مكونة من أن المصدرية، و(ما) التي أتى بها عوضا عن مكان، بعد حذفها، و (أنت) اسم كان المحذوفة، ومحسنا، خبرها؛ وقرر النحاة أن أصل هذا التركيب (ساعدت المحتاجين لأن كنت محسنا)، ثم قدمت لام التعليل وما بعدها، ثم حذفت اللام، وحذفت كان، وأتى بـــ (ما)، عوضا عنها، فانفصل

الضمير، وأدغمت النون من (أن) في الميم من (ما) فصار التركيب (أما أنت محسنا ساعدت المحتاجين)، ومن شواهد هذا الحذف قول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذانفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

فأصل التركيب (نفرت على الأن كنت ذانفر) فحذفت اللام وحذفت كان فانفصل الضمير وأتى بـــ (ما) عوضا عن كان، وأدغمت النون في الميم كما حذفت جملة (فحرت على) لدلالة الكلام عليها، فصار التركيب (أما أنت ذانفر).

الحالة الثانية: حذف كان مع اسمها، ويكثر ذلك بعد (إن)، و (لو) الشرطيتين. مثال الحذف مع (إن) قول الرسول عليه السلام (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرا فشر) فكلمة (خيرا) خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكذلك كلمة (شرا) والتقدير (إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر)، وكذلك قول النعمان بن المنذر:

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيلا

فكلمة (صدقا) خبر كان المحذوفة مع اسمها، وكذلك كلمة (كذبا)، والتقدير (إن كان القول صدقة، وإن كان القول كذبا)، وكذلك قول النابغة:

حدبت على بطون ضبة كلها إن ظالما فيهم، وإن مظلوما

فكلمة (ظلما) خبر كان المحذوفة مع اسمها. وكذلك كلمة (مظلوما) والتقدير (إن كنت ظالما فيهم، وإن كنت مظلوما).

ومثال الحذف مع (لو) قول الرسول عليه السلام لراغب الزواج (التمس ولو خاتما من حديد) فكلمة (خاتما) خبر كان المحذوفة مع اسمها والتقدير (ولو كان الملتمس خاتما)، وكذلك قول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

فكلمة (ملكا) خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير (ولو كان الباغى ملكا).

الحالة الثالثة: حذف كان مع خبرها، وذلك بعد إن ولو الشرطيتين أيضا مثال الحذف مع

(إن) الحديث السابق (الناس مجزيون بأعمالهم) إذا رفعنا كلمتي (خير)، و (شر) أي أننا نقول (الناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخير، وإن شر فشر)

فكلمة (خير) الأولى اسم كان المحذوفة مع خبرها، وكذلك كلمة شر الأولى والتقدير (إن كان في عملهم خير جزاؤهم خير، وإن كان في عملهم شر فجزاؤهم شر) ومثال الحذف بعد (لو) قولهم (الاطعام ولو تمر) فقد قرر سيبويه أنه يجوز فيه رفع كلمة (تمر) على تقدير ولو يكون عندنا تمر، فتعرب اسم كان المحذوفة مع خبرها.

الحالة الرابعة: حذف كان مع اسمها و خبرها، و ذلك بعد أن الشرطية في قولهم (افعل هذا إما لا)، فأصل هذا التركيب في تقدير النحويين (افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره)، ثم حذفت (كان) وأتى بـــ (ما) عوضا عنها وأدغمت نون (إن) في مىم (ما) كما حذف الاسم والخبر، وبقيت (لا) النافية للخبر، فصار التركيب وافعل هذا أما لا، وذكر بعض النحويين تركىبا آخر يتحقق فيه هذا الحذف من غير تعويض عن كان، وبيان هذا التركيب: أنك إذا قيل لك (لا تأت الأمير فإنه جائر) جاز لك أن تقول (أنا آتيه وإن)، فالتقدير (أنا آتية وإن كان جائرا) ومن ذلك قول رؤية بن الحجاج:

قالت بنات العم يا سلمى وإنن كان فقيرا معدما قالت وإنن

فالتقدير وقالت وإن كان فقيرا معدما.

الحالة الخامسة: حذف نون (كان) وذلك الحذف جائز إذا تحققت ستة شروط:

الأول: أن يكون الفعل مضارعا. الثاني: أن يكون مجزوما. الثالث: أن يكون جزمه بالسكون. الرابع: أن يكون غير متصل بضمير نصب. الخامس: أن يكون ما بعده متحرك. السادس: أن يكون ذلك الحذف عند وصل الكلام لا عند الوقف. فمتى تحققت هذه الشروط الستة جاز حذف النون تخفيف، نحو قوله تعالى: (وإن تك حسنة يضاعفها) وجاز ثبوتها على الأصل نحو قوله تعالى: (يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين).

وإذا فقد شرط من هذه الشروط لا يجوز حذف هذه النون، ومن ثم لا يجوز حذفها في نحو

(كان أخوك مجتهدا فكن مجتهدا مثله)، وذلك لأن الفعل غير مضارع، وكذلك لا يجوز حذفها في نحو (يكون الجو معتدلا في الربيع ولن يكون معتدلا في الشتاء)، وذلك لأن المضارع غير مجزوم، وكذلك لا يجوز حذفها في نحو قوله تعالى: (أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين)، لأن المضارع مجزوم بغير السكون، وكذلك لا يجوز حذفها في نحو قول الرسول عليه السلام لعمر بن الخطاب (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتلة)، لأن الفعل متصل بضمير نصب، وكذلك لا يجوز الحذف في نحو قوله تعالى: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب)، لأن ما بعد الفعل ساكن، وكذلك إذا قلت (إذا وعدت فلاتك مخلفا وعدك)، فإنه يجوز لك حذف النون، فإن بدا لك أن تقف على (تك)، يجب أن تقول (فلا تكن)، لأن النون يجب أن تذكر عند الوقف، ولا يجوز حذفها إلا في وصل الكلام.

الحروف المشبهات بليس

ما - لا - لات - إن

الأمثلة:

1- قال تعالى: (ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم)

2- وقال الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

3- وقال مهلهل بن مالك الكناني:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

4- وقال آخر:

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

الشرح:

اشتملت الأمثلة السابقة على الحروف التي أشبهت (ليس) في المعنى وهو النفي فعملت عملها، بمعنى أنها رفعت المبتدأ اسما لها، ونصبت الخبر خبرا لها، ففي المثال الأول نجد (ما) قد عملت ذلك فيما بعدها، فكلمة (هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ما)، وكلمة (بشرا) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفي المثال الثاني نجد (لا) قد عملت هذا العمل أيضا في كل شطر من شطري هذا البيت، ففي الشطر الأول رفعت كلمة (شيء) اسما لها ونصبت كلمة (باقيا) خبرا لها، وفي الشطر الثاني رفعت كلمة (وزر) اسما لها ونصبت كلمة (واقيا) خبرا لها، وفي البيت الثالث نجده (لات) قد نصبت كلمة (ساعة) خبرا لها أما اسمها فمحذوف، والتقدير (ولات الساعة ساعة مندم)، وفي المثال الرابع نجد (إن) قد عملت ذلك إيضا فرفعت كلمة (المرء) اسما لها، ونصبت كلمة (باقيا) خبرا لها، وهكذا نجد الحروف (ما ، ولا ، ولات ، وإن) قد عملت عمل ليس على النحو

السابق، وقد أفردت عن باب كان لأنها حروف وكان، وأخواتها أفعال، وقرر النحاة أن لكل حرف من هذه الأحرف شروطه الخاصة به لكي يعمل هذا العمل، ونستطيع أن نوضح ذلك على النحو الآن:

أولا: (ما) النافية، وتعمل هذا العمل في لغة أهل الحجاز ولهذا تسمى (ما الحجازية) وتهملها قبيلة تميم، ومن ثم لا تعمل في لهجتهم، ويشترط لعملها عند الحجازيين أربعة شروط هي:

(أ) ألا تزاد بعدها (إن) ولهذا بطل عملها في قول الشاعر:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف.

(ب) الا ينتقض نفى خبرها بـــــ (إلا) ولهذا بطل عملها في قوله تعالى: (وما محمد إلا رسول).

(ج) ألا يتقدم خبرها على اسمها، ومن ثم بطل عملها في قول الشاعر:

وما خذل قومي فأخضع للعدا ولكن إذا أدعوهم فهم هم

(د) ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا، ولهذا تكون عاملة في نحو قولك (ما عندك محمد آكلا)، وقولك (ما في بيتك محمد آكلا)، ومن ذلك قول الشاعر:

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا فما كل حين من توالى مواليا

كما أنها تكون غير عاملة في نحو قولك (ما طعامك محمد آكلا)، ومن ذلك قول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كل من وافي منى أنا عارف

وهنا مسالتان يتحدث كثير من النحويين عنهما في نهاية الحديث من (ما) المشبهة بليس، هما: العطف على خبرها، وزيادة الباء في هذا الخبر، ويمكن توضيح هاتين المسألتين على النحو الآتي:

المسألة الأولى: العطف على خبر (ما) المشبهة بليس، ولتوضيح هذه المسألة: أقرر أن من

بين حروف العطف ما يقتضي إيجاب ما بعده، ويتمثل ذلك في لكن ، وبل، وإذا كنا قد علمنا أن من بين شروط عمل (ما) استمرار معنى النفي في الجملة وعدم انتفاضه بإلا، فمن اليسير أن نعرف أننا إذا أردنا أن نعطف بـــ (لكن) أو بـــ (بل) على هذا الخبر المنصوب - وجب رفع ما بعدهما على أنه خبر المبتدأ محذوف نحو (ما خالد شجاع لكن كريم)، (وما بكر مهملا بل مجتهد) ولا يصح نصب ما بعد لكن، وبل، بالعطف على خبر (ما) لأن ما بعدهما موجب، و(ما) لا تعمل في الموجب، فإن كان حرف العطف لا يقتضى إيجاب ما بعده مثل الواو، والفاء ، فإنه يجوز نصب ما بعده وهو الأرجح نحو (ما خالد جبانا ولا بخيلا)، فالواو حرف عطف و(لا) زائدة لتأكيد النفي، وبخيلا معطوف على جبانا، كما يجوز رفع ما بعد العاطف على أنه خبر المبتدأ محذوف والتقدير ولا هو بخيل.

المسألة الثانية: زيادة الباء في خبر (ما) ونلاحظ أن النحويين حينما يتحدثون عن هذه الزيادة يتحدثون أيضا عن زيادة الباء في الخبر بصفة عامة فيقررون أن الباء تزاد بكثرة في خبر (ما)، نحو قوله تعالى: (وماربك بظلام للعبيد)، ونحو قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل

و نزاد بكثرة أيضا في خبر (ليس) نحو قوله تعالى: (أليس الله بكاف عبده)، وتزاد بقلة في خبر (لا) وخبر (كان) المنفية، وقرر بعضهم أن هذا الحكم يسرى على الجزء الثاني من معمولى كل ناسخ منفى، فمثال زيادتها في خبر (لا) قول الشاعر:

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

ومثال زيادتها في خبر كان المنفية قول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن أعلم إذ أجشع القوم أعجل

ومن أمثلة زيادتها بعد الناسخ المنفى قول دريد بن الصمة:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعد

فزاد الباء في قوله (بقعدد) وهو المفعول الثاني للفعل (يجد) المسبوق بـــــ (لم) النافية،

وربما يعامل الاستفهام معاملة النفى فتزاد الباء في الخبر المذكور في سياق الاستفهام نحو (هل أخوك بمقص؟).

وندر زيادة الباء في غير ذلك، مثل زيادتها في خبر (إن)، نحو قول الشاعر:

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

وكذلك زيادتها في خبر ولكن، قول الشاعر:

ولكن أجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

ومثل زيادتها في خبر (لىت) نحو قولك (ليت أوقات السرور بدائمة) وقد زيدت الباء في خبر إن في قوله تعالى: (أو لم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر)، لأنه في معنى (أو ليس الله بقادر)، فكأن الباء قد زيدت في خبر ليس، وهكذا كثير في اللغة العربية.

ثانيا: لا النافية، وتعمل عمل ليس، في لهجة أهل الحجاز، أما بنو تميم فيهملونها، وهي تعمل عند الحجازيين بالشروط الآتية:

(أ) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(ب) عدم انتقاض نفى خبرها بإلا.

(ج) تقديم اسمها على خبرها.

(د) عدم تقديم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا، أو جار ومجرورا.

فمتي تحققت هذه الشروط، فأنها تعمل نحو (لا عامل خيرا من العامل المصري)، ومن ذلك قول الشاعر:

تعز، فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر ما قضى الله واقيا

ويرى بعض النحويين جواز عملها في المعرفة كقول النابغة الجعدي:

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

ويكثر حذف خبرها، حتى قال بعض النحويين إن ذلك لازم كقول الشاعر:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

والراجح أنه يجوز ذكره كما سبق.

ثالثا: (لات) وهي تعمل عمل ليس، على رأى جمهور النحويين ويشترطون لعملها شرطين:

أن يكون اسمها وخبرها من اسماء الزمان مثل: حين، وساعة، وقت.

(ب) أن يكون أحدهما محذوفا، والغالب أن يحذف اسمها ويذكر خبرها، نحو قوله تعالى: (كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص)، فكلمة حين، منصوبة على أنها خبر لات، واسمها محذوف، والتقدير (ولات الحين حين مناص)، أي فرار، وقرأ بعضهم شذوذا (ولات حين مناص)، برفع كلمة حين، على أنها اسمها، والخبر محذوف، والتقدير ولات حين مناص حينا لهم، ونحو قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وقد تقدم الحديث عنه.

رابعا: (إن) النافية، والراجح عند كثير من النحويين أنها تعمل عمل ليس، لورود ذلك في النثر والشعر، أما النثر فنحو قولهم: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، وجعل ابن جني من ذلك قراءة سعيد بن جبير: إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم، على أن (إن) نافية رفعت (الذين) اسما لها ونصبت (عبادا) خبرا لها، والمعنى: ليس الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم.

وأما الشعر فتحو قول الشاعر:

إن المره ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا

وقد تقدم الحديث عنه، ونحو قول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

فـــ (إن) نافية عملت عمل ليس، والضمير (هو) اسمها، وكلمة (مستوليا) خبرها.

الخلاصة: الحروف المشبهات بليس - أربعة: ما، ولا، ولات، وإن، ولكل حرف من هذه الحروف شروطه الخاصة به ليعمل عملها فيرفع المبتدأ اسما له، وينصب الخبر خبرا له.

فأما ما، فتعمل هذا العمل في لهجة أهل الحجاز، ولهذا تسمى: ما الحجازية، ويشترط لعملها عندهم أربعة شروط: ألا تزاد بعدها (إن)، وألا ينتقض نفى خبرها، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا يتقدم أيضا معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا.

وإذا عطف على خبرها بعاطف يقتضي إيجاب ما بعده مثل: لكن، أو بل - وجب رفع ما بعد العاطف على أنه خبر المبتدأ محذوف، أما إذا كان العاطف لا يقتضي إيجاب ما بعده مثل الواو، والفاء، جاز نصب ما بعده بالعطف على خبر (ما)، وجاز رفعه على نحو ما سبق.

وتزاد الباء بكثرة في خبر (ما)، و(ليس)، وبقلة في خبر (لا) و (كان) المنفية، ويسرى هذا الحكم على الجزء الثاني من معمولى كل ناسخ منفي، وتزاد بندرة في غير ذلك، مثل زيادتها في خبر (إن) وخبر (لكن) وخبر (ليت).

وأما (لا) فتعمل عمل ليس، في لهجة أهل الحجاز أيضا بالشروط الآتية:

أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وعدم انتقاض نفى خبرها بإلا، وتقديم اسمها على خبرها، وعدم تقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا.

ويرى بعض النحويين جواز عملها في المعرفة، ويكثر حذف خبرها حتى قال بعضهم: إنه لازم.

وأما (لات) فتعمل عمل ليس، على رأي جمهور النحويين، ويشترطون لعملها شرطين، أن يكون اسمها وخبرها من اسماء الزمان، وأن يكون أحدهما محذوفا، والغالب أن يكون المحذوف اسمها.

وأما (إن) فتعمل عمل ليس، على الراجح عند كثير من النحويين لورود ذلك نثرا وشعرا.

إن وأخواتها

الأمثلة:قال تعالى:

1- (الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس، إن الله سميع بصير).

2- (أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم، إن في ذلك الرحمة وذكرى لقوم يؤمنون).

3- (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم، واتقوا الله لعلكم ترحمون).

4- (إن الله وملائكته يصلون على النبي، يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما).

5- (لقد خلقنا الإنسان في كبد، أيحسب أن لن يقدر عليه أحد، يقول أهلكت مالا لبدا، أيحسب أن لم يره أحد).

الشرح:

النوع الثاني من أنواع النواسخ كما علمنا هو: إن وأخواتها، والمراد بأخواتها الحروف التي تماثلها في عملها الذي يتمثل في أنها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، والأمثلة المذكورة تشير إلى النقاط التي نتناولهما في دراسة هذه الحروف، ففي المثال الأول نجد (إن) قد نصبت الاسم الذي يليها وهو لفظ الجلالة، ويسمى اسمها، ورفعت ما بعده وهو سميع بصير، فكلا الاسمين مرفوع لأنه خبرها، ومن اليسير أن نلاحظ أنها بجانب هذا العمل أفادت معنى التوكيد ومن ثم نجد المعربين يقولون في إعرابها: إن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وهكذا نجد كل حرف من أخواتها يفيد بجانب عمله معني سوف نوضحه عند الحديث عن عدد هذه الأحرف وبيان معانيها.

وفي المثال الثاني نجد جملة: إن في ذلك لرحمة، قد تقدم فيها خبر (إن) على اسمها، وهذا ما سنوضحه في حديثنا عن ظاهرة الترتيب في جملة إن وأخواتها.

وفي المثال نفسه نجد همزة (إن)، قد فتحت في جملة: أو لم يكفهم أنا أنزلنا، وذلك لأنها

تؤول مع معموليها بمصدر، ويعرب المصدر في هذه الجملة فاعلا، كما أنها قد كسرت في جملة: إن في ذلك لرحمة، ومن ثم يمكننا أن نقول إن هناك مواضع يجب فيها فتح همزة (إن)، ومواضيع أخرى سبب فيها كسر همزة (إن)، وهناك أيضا مواضع يجوز فيها الأمران كما سيتضح ذلك في حديثنا عن حركة همزة (إن).

وفي المثال الثاني أيضا نجد جملة: إن في ذلك لرحمة، قد زيدت فيها اللام التي اقترنت باسم: (إن) وتسمى في اصطلاح النحويين بلام الابتداء، ولها أحكام خاصة نوضحها عند الحديث عنها.

وفي المثال الثالث نجد: (إن) قد زيدت بعدها (ما) فأبطلت عملها، ومن ثم رفع الاسم الذي بعدها على أنه مبتدأ كما يعرب الجزء الثاني خبرا لهذا المبتدأ، وسيأتي الحديث مفصلا عن أحكام هذه الأحرف عند زيادة وما بعدها.

وفي المثال الرابع نجد كلمة ملائكة، قد عطفت على اسم (إن) فهل يتعين نصبها؟ أو يجوز فيها الرفع والنصب؟ هذا ما سنوضحه عند الحديث عن العطف على اسم إن.

وفي المثال الخامس نجد جملة: إن لن يقدر عليه أحد، قد اشتملت على (أنْ) المخففة من (أنَ)، وقد بقي عملها بعد تخفيفها فاسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها جملة: لن يقدر عليه أحد، ومثل ذلك يقال في جملة: أن لم يره أحد، فـــ (أنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة: ولم يره أحد، وهكذا بقيت (أنْ)، عاملة عند تخفيف نونها، وهذا ما سنوضحه عند الحديث عن تخفيف النون في إنْ، وأنَ، ولكن، وكأن.

وعلى ذلك يمكننا أن نقرر أن النقاط التي سندرسها في مبحث: (إن) وأخواتها تتمثل فيما يأتي:

اولا: عدد هذه الأحرف وبيان معانيها.

ثانيا: ظاهرة الترتيب في جملة (إن) وأخواتها.

ثالثا: حركة همزة (إن).

رابعا: زيادة لام الابتداء بعدد (إن).

خامسا: كف (إن) وأخواتها عن العمل.

سادسا: العطف على اسم هذه الأحرف.

سابعا: تخفيف النون من (إن، وأن، وكأن، ولكن).

وها هو ذا توضيح كل نقطة من هذه النقاط:

أولا: عدد هذه الأحرف وبيان معانيها:

هذه الأحرف عددها ستة. الأول، والثاني إن، وأن وهما التوكيد نحو: إن أخاك ناجح، ويبدو أنه من المتفوقين.

والحرف الثالث لكن، وهو للاستدراك نحو (كان الامتحان عسيرا لكن نسبة النجاح مرتفعة)

والحرف الرابع (ليت) وهو للتمني نحو قول أبي العتاهية:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

والحرف الخامس لعل، وهو للترجي نحو: لعل النجاح يتحقق.

والحرف السادس وكأن، وهو للتشبيه نحو: وثب الجنود على الأعداء كأنهم أسود وثبت على فريستها.

ثانيا: ظاهرة الترتيب في جملة إن وأخواتها:

الأصل في هذه الجملة أن تذكر و (إن)، أو إحدى أخواتها ويذكر بعدها اسمها ثم خبرها، وينبغي مراعاة هذا الترتيب، فلا يصح أن يتقدم الخبر على الاسم أو على الحرف الناسخ إلا إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا فيجوز أن يتقدم على الاسم نحو قوله تعالى: (فإن مع العسر يسرا، إن مع العسر يسرا) ونحو قوله تعالى: (إن في ذلك لعبرة)، وذلك للتوسع فيها لكثرتها.

ومن اليسير أن ندرك الفرق بين ترتيب الجملة مع كان وأخواتها وترتيبها مع إن أخواتها،

فمع (كان) صح التصرف في الخبر بتقديمه على الاسم، أو على الفعل الناسخ أحيانا كما سبق، أما مع (إن) فلا يصح التصرف في الخبر إلا إذا كان ظرفا، أو جار ومجرورا كما ذكرت لك.

وحكم معمول خبر إن مثل حكم خبرها، فيجوز تقديمه على اسمها إذا كان ظرفا، أو جار ومجرورا نحو: إن عندك محمدا آكل، ونحو: إن في بيتك محمدا مقيم، ومن ذلك قول الشاعر:

فلا تلحي فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

ثالثا: حركة همزة إن:

لهمزة إن، ثلاث حالات، حالة يجب فيها الفتح، وحالة يجب فيها الكسر، وحالة يجوز فيها الأمران، وها هو ذا بيان كل حالة.

(أ) وجوب فتح همزة إن:

يجب فتح همزة إن إذا تعين أن تؤول مع معموليها بمصدر، ويتمثل ذلك المصدر المؤول في ثمانية مواضع:

الموضع الأول: أن يقع فاعلا نحو: ظهر أنك برئ، ونحو قوله تعالى: (أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم).

الموضع الثاني: أن يقع مفعولا به نحو: عرفت أنك ناجح، ونحو قوله تعالى: (ولا تخافون أنكم أشركتم بالله).

الموضع الثالث: أن يقع نائب فاعل نحو: عرف أنك متفوق، ونحو قوله تعالى: (قل أوحي إلى أنه استمع نفر من الجن)

الموضع الرابع: أن يقع مبتدأ نحو: من مظاهر اجتهادك أنك تواظب على الحضور، ونحو قوله تعالى: (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة)

الموضع الخامس: أن يقع خبرا عن اسم معنى نحو: اعتقادي أنك فاضل.

الموضوع السادس: أن يقع مجرورا بالحرف نحوه كافأتك لأنك مجتهد، ونحو قوله تعالى: (ذلك بأن الله هو الحق).

الموضع السابع: أن يقع مجرورا بالإضافة نحو: قوله تعالى: (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون).

الموضع الثامن: أن يقع تابعا الشيء من ذلك إما بالعطف نحو: قوله تعالى: (واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، وأني فضلتكم على العالمين).

وإما بالبدل نحو قوله تعالى: (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم).

(ب) وجوب كسر همزة إن:

يجب كسر همزة إن إذا لم يصح أن تؤول مع معموليها مصدر ويتمثل ذلك في ستة مواضع:

الموضع الأول: أن تقع في ابتداء الكلام حقيقة، أو حكما، فالواقعة في ابتداء الكلام حقيقة نحو قوله تعالى: (إنا فتحنا لك فتحا مبينا)، والواقعة في ابتداء الكلام حكما نحو قوله تعالى: (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم).

الموضع الثاني: أن تقع في ابتداء جملة الصلة نحو قوله تعالى: (وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوه بالعصبة اولى القوة).

الموضع الثالث: أن تقع جوابا لقسم لم يذكر فعله نحو قوله تعالى: (والعصر إن الإنسان لفي خسر)، أو ذكر فعله وجاءت لام الابتداء بعدها نحو قوله تعالى: (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانكم إنهم لمعكم).

الموضع الرابع: أن تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى: (قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا).

الموضع الخامس: أن تقع في أول الجملة الحالية نحو قوله تعالى (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون).

ومن ذلك قول الشاعر:

ما أعطياني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزى كرمى

الموضع السادس: أن تقع بعد عامل علق عن العمل فيها بلام الابتداء نحو قولك: الأستاذ يعلم أنك لمجتهد، فالفعل ويعلم قد علق عن العمل في (إن) بلام الابتداء المقترنة بخبرها، ومن ذلك قوله تعالى (والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون).

(ج) جواز الفتح والكسر:

لا يجوز فتح همزة إن، وكسرها إذا صلح المقام لها، فتفتح همزتها إذا قدرت مع معموليها بمفرد، وتكسر همزتها إذا قدرت معها بجملة، ويتحقق ذلك في المواضع الأربعة الآتية:

الوضع الأول: أن تقع بعد: إذا الفجائية كقول الشاعر:

وكنت أرى زبدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهاذم

فيجوز فتح همزة إن، على تقدير الفرد أي فإذا العبودية، فكلمة العبودية، مبتدأ والخبر محذوف والتقدير، فإذا العبودية موجودة، كما تقول: خرجت فإذا العميد، أي موجود.

ويجوز كسر همزتها على تقدير الجملة أي: فإذا هو عبد القفا.

الموضع الثاني: أن تقع بعد فعل قسم، ولم تذكر بعدها اللام نحو: أقسمت إن الامتحان معتدل، فيجوز فتح همزة إن، على تقدير الإفراد، وأنئذ يكون المصدر المؤول من أن، ومعموليها منصوب بنزع الخافض والتقدير: أقسمت على أن الامتحان معتدل، أي على اعتدال الامتحان، وقد سد هذا المصدر مسد جواب القسم. ويجوز كسرها على تقدير الجملة، وآنئذ تكون هذه الجملة هي جواب القسم، ومن ذلك قول رؤبة:

لتعقدن مقعد القصي مني ذي القاذورة المقلي

أو تحلفى بربك العلى أني أبو ذيالك الصبى

يروى بفتح همزة إن على تقدير الإفراد، والمصدر منصوب بنزع الخافض، والتقدير: أو تحلفي على أني أبو ذيالك الصبي، أي على أبوتى لذيالك الصبي، وقد سد هذا المصدر مسد جواب القسم، ويروى بكسرها على تقدير الجملة، وهذه الجملة هي الجواب.

الموضع الثالث: أن تقع بعد فاء الجزاء نحو قوله تعالى: (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم)، قرئت الآية بفتح همزة إن، الواقعة بعد فاء الجزا على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أي فجزاؤه الغفران، أو مبتدأ خبره محذوف أي فالغفران جزاؤه، وقرئت بكسرها على جمل ما بعد الفاء جملة تامة، أي فهو غفور رحيم.

الموضع الرابع: أن تقع خبرا عن قول، وخبرها قول، وقائل القولين

شخص واحد نحو: قولى إنى أحمد الله، فيجوز فتح همزة إن، على تقدير الأفراد، والمصدر المؤول خبر المبتدأ أي قولي حمد الله، ويجوز كسرها على تقدير الجملة، وهذه الجملة خبر المبتدأ، فإذا انتفى القول الأول وجب الفتح نحو: عملي أني أحمد الله، وإذا انتفي القول الثاني، أو اختلف القائل وجب الكسر نحو: قولي إني صائم، أو قولي إن أخي يحمد الله.

رابعا: زيادة لام الابتداء بعد إن

تزاد بعد، لام نسمى لام الابتداء نحو: إن محمدا لمجتهد، وذلك للتوكيد، وقد سميت بلاء الابتداء لأنها في الأصل كانت مع المبتدأ نحو: لمحمد مجتهد، فلما دخلت إن انتقلت إلى الخبر لئلا يجتمع حرفان يفيدان التوكيد في أول الجملة.

وتختص هذه اللام بـــ (إن) فإذا وردت مع غيرها كان ذلك نادرا، أو شاذا كقول الشاعر:

يلوموني في حب ليلى عواذلى ولكنى من حبها لعميد

وتدخل بعد إن، على أربعة أشياء أحدها: الخبر نحو قوله تعالى: (إن ربي لسميع الدعاء). ثانيها: معمول الخبر نحو: إن محمدا لفي دروسه مجتهد. ثالثها: ضمير الفصل نحو قوله تعالى: (إن هذا لهو القصص الحق). رابعها: اسم إن نحو قوله تعالى: (إن في ذلك العبرة).

خامسا: كف (إن) وأخواتها عن العمل

تتصل (ما) الحرفية الزائدة بـــ (إن) وأخواتها، فتكفها عن العمل بمعنى أنها تبطل عملها، وتجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية. نحو قوله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة) فكلمة

(المؤمنون) مبتدأ، و(إخوة) خبر المبتدأ، وقد بطل عمل (إن) لاتصالها بـــ (ما) الحرفية الزائدة، كما أن اتصالها بـــ (ما) هذه جعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجملة الاسمية نحو قوله تعالى: (إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب). وهكذا نجد اتصال (ما) هذه بـــ(إن) قد كفها عن العمل بمعنى أنها أبطلت عملها، وجعلتها صالحة للدخول على الجملة الفعلية، ولهذا تسمى (ما) الكافة، ويمكن أن يقال ذلك بالنسبة لأخوات (إن) ماعدا (ليت) فإنها يجوز أن تظل عاملة مع اتصالها بما الكافة، كما أنها لا يزول اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية كقول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقد روي هذا البيت برفع كلمة (الحمام) على أن (ليت) قد بطل عملها لاتصالها بـــ (ما) الكافة، كما روى بنصبها على أنها ظلت باقية على عملها.

فإذا كانت (ما) الواقعة بعد هذه الأحرف ليست (ما) الكافة بقيت هذه الحروف على عملها، كما إذا وقعت بعدها (ما) الموصولة نحو (إن ما صنعته حسن) أي (إن الذي صنعته حسن)، أو (ما) المصدرية نحو (إن ما صنعت حسن) أي (إن صنعك حسن).

سادسا: العطف على اسم هذه الأحرف:

يعطف على أسماء هذه الأحرف بنصب المعطوف قبل استكمال الخبر،

وبعده نحو (إن محمدا وعليا ناجحان)، ونحو (إن محمدا ناجح وعليا)، ويعطف على محل أسماء هذه الأحرف بالرفع بشرطين. الأول: استكمال الخبر، والثاني كون الحرف الناسخ إن، أو أن، أو لكن، نحو قوله تعالى (أن الله بريء من المشركين ورسوله) برفع كلمة (رسوله) بالعطف على محل لفظ الجلالة. ونحو قول الشاعر:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجية والأب

برفع كلمة (الأب) بالعطف على محل كلمة (الأم)، ونحو قول الشاعر:

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمى الطيب الأصل والخال

برفع كلمة (الخال) بالعطف على محل كلمة (عمي).

ويرى كثير من المحققين أن ما بعد الواو قد رفع في ذلك كلمة، وما مائله بالابتداء: فهو مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه، ومن ثم فالعطف هنا من عطف الجمل.

وأجاز الكسائي العطف بالرفع على محل الاسم قبل استكمال الخبر تمسكا بنحو قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) برفع كلمة (الصابئون) عطفا على محل (الذين آمنوا)، وبقراءة بعضهم (إن الله وملائكته يصلون على النبي) برفع كلمة (ملائكته) عطفا على محل لفظ الجلالة، وبقول ضابئ. من الحدث البرجمى:

فمن بك أمسى بالمدينة رحله فإني وقار بها الغريب

برفع كلمة (قيار) عطفا على محمل ياء المتكلم، وبقول بشر ابن خازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

فأتي بضمير الرفع وهو (أنتم) معطوفا على محل الضمير (نا).

والمانعون يخرجون هذه الشواهد وما شابها على التقديم والتأخير، ففي الآية الأولى يكون (من آمن) خبر إن، وخبر الصابئون، محذوف أي (والصابئون والنصارى كذلك). أو يخرجونها على تقدير الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، فيكون (من آمن) خبر (الصابئون)، وخبر (إن) قد حذف لدلالة خبر المبتدأ عليه، وهكذا بقية الشواهد تخرج إما على التقديم والتأخير أو على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه على نحو ما ذكرت لك.

وأجاز الفراء ذلك العطف بالرفع على محل الاسم قبل استكمال الخبر في بقية الحروف الناسخة، فلم يشترط كون الحرف الناسخ (إن، أو أن، أو لكن) كما لم يشترط استكمال الخبر متمسكا بنحو قول العجاج:

يا ليتني وأنت يا لميس في بلد ليس بها أنيس

فعطف ضمير الرفع (أنت) على محل اسم (ليت)، والمانعون يخرجون البيت على أن (أنت)

مبتدأ، وخبره محذوف والتقدير (وأنت معي)، والجملة في محل نصب حال، وهذه الحال متوسطة بين اسم لیت وخبرها.

سابعا: تخفيف إن، وأن، وكأن، ولكن.

معنى تضيف هذه الأحرف أن تنطق بنونها مفردة ساكنة، وعند تخفيفها يصير لكل حرف منها أحكامه الخاصة به، ويمكننا توضيح أحكام كل حرف على النحو الآتي:

(أ) إذا خففت (إن) كثر إهمالها نحو قوله تعالى (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) في قراءة من خفف (لما) فكلمة (كل) مبتدأ واللام في (لما) لام الابتداء، و (ما) زائدة، و (جميع) خبر المبتدأ، و (محضرون) نعت له، ويجوز أن تعمل على قلة نحو قوله تعالى: (وإن كلا لما ليوفنهم ربك أعمالهم) في قراءة نافع ، وابن كثير بتخفيف (إن)، و (لما)، فـ (إن) مخففة من الثقيلة، و(كلا) اسمها واللام في (لما) لام الابتداء ، و (ما) اسم موصول بمعنى الذين خبر إن ، وجملة (ليوفينهم) جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة (ما) ، وتقدير الآية (وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم)، وقرر النحويون أن (إن) المخففة إذا أهملت وجب ذكر لام الابتداء بعدها لتفرق بينها وبين (إن) النافية، وتوضيح ذلك أنك إذا قلت (إن بكر قائم) احتمل قولك أن تكون (إن) نافية، و أنك تريد نفي القيام عن بكر، وأحتمل أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة ومهملة، وأنت تريد أن تثبت القيام له، فإذا ذكرت اللام بعدها وقلت (إن بكر القائم) زال هذا الاحتمال وتعين أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة لأن اللام قد فرقت بينها ولهذا يسميها بعض النحويين (اللام الشارقة)، وقد يستغني عن هذه اللام إذا وجدت قرينة لفظية، أو معنوية تحدد المقصود من (إن)، فقال القرينة اللفظية (إن بكر لن يقوم) فنفي الخبر يبعد أن تكون (إن) نافية، ومثال القرينة المعنوية قول الحكم بن حكيم المشهور بالطرماح:

أنا ابنة الضيم من آمالك وإن مالك كانت كراء المعادن

فاحتمال النفي هنا ممتنع لأن البيت قيل في مقام المدح، ولو أن الشاعر ذكر اللام فقال (وإن مالك كانت) لجاز له ذلك، ولكنه استغنى عنها لوجود هذه القرنية المعنوية.

كذلك قرر النحويون أن (إن) المخففة من الثقيلة إذا ذكر بعدها فعل فالغالب أن يكون فعلا ناسخا لا يفيد النفي ويكثر أن يكون مضارعا نحو قوله تعلى (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم). وقوله تعالى (وإن نظنك لمن الكاذبين)، وأكثر من المضارع أن يكون ماضا نحو قوله تعالى (وإن كانت لكبيرة)، وقوله تعالى (إن كدت لتردين)، وقوله تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)، وندر وقوع فعل ماض غير ناسخ بعدها كقول عاتكة بنت زيد العدوية تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

فقد ذكرت بعد إن المخففة فعلا ماضيا غير ناسخ، وأندر من ذلك أن يقع بعدها مضارع غير ناسخ كقول بعض العرب (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه).

(ب) وإذا خففت آن، بقى عملها، ووجب أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفة نحو قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)، فـــ(أن)، مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة (الحمد لله رب العالمين)، في محل رفع خبرها.

وجاء اسمها احيانا ضميرا بارزا وهو غير ضمير الشأن لضرورة الشعر كقول جنوب أخت عمرو ذي الكلب:

لقد علم الضيف والمرسلون إذا أغبر أفق وهبت شمالا

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا

وقول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وخبر (أن) المخففة يجب أن يكون جملة، وهذه الجملة قد تحتاج إلى فاصل يفصلها من أن، وقد لا تحتاج، فإذا كانت جملة اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو دعاء لم تحتج إلى فاصل نحو قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)، وقوله تعالى (وان ليس للإنسان إلا ما سعى)، وقوله تعالى (والخامسة أن غضب الله عليها)، في قراءة من خفف أن، وكسر الضاد،

وإذا كانت الجملة غير هذه الجمل فأنها تحتاج إلى فاصل، وهذا الفاصل إما قد، نحو قوله تعالى (ونعلم أن قد صدقتنا)، وإما حرف نفي نحو قوله تعالى (وحسبوا أن لا تكون فتنة). (يحسب أن لن يقدر عليه أحد) .. (أيحسب أن لم يره احد).

وإما حرف تنفيس نحو قوله تعالى (علم أن سيكون منكم مرضى)، وقول الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

وإما لو، وقليل من النحويين من ذكر الفصل بها مع وروده كثيرا في اللغة الفصحى، وحسبنا دليلا على ذلك وروده في القرآن الكريم قال تعالى (أو لم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم)، وقال تعالى (وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدق).

ومن القليل عدم الفصل في هذه الحالة كقول الشاعر:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

(ج) وإذا خففت كأن، بقي عملها أيضا، ويجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها نحو قول كعب ابن أرقم الشكرى يمدح أمرأته:

ويوما توافينا بو جه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى ررا ق السلم

روى البيت بنصب كلمة ظبية، على أنها اسم كأن، والخبر محذوف، أي كأن مكانها ظبية تعطو، وروى بحرها على أن الكاف حرف جر وأن، زائدة بين الكاف ومجرورها، وجملة تعطو، صفة لظبية على جميع الوجوه، ونحو قول الشاعر:

وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان

فكلمة وثدىيه، اسم كأن، وحقان، خبرها، وروى البيت وكأن ثدياه حقان، فاسم كأن، ضمير الشأن محذوف وثدياه حقان، جملة اسمية خبر كأن.

وإذا كان خبر كأن، المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل، وإن كان جملة فعلية فإنها تفصل بـــ(لم) إن كان فعلها مضارعا.

نحو قوله تعالى وكأن لم تغن بالأمس، وتفصل بـــ (قد) إن كان فعلها ماضيا كقول الشاعر:

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فحذورها كأن قد الما

(د) وإذا خففت لكن، أهملت وجوبا نحو قوله تعالى (فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم)، ونحو قول الشاعر:

ليس ارتحالك في كسب الغني سفرا لكن مقامك في ضر هو السفر

الخلاصة

النوع الثاني من النواسخ إن، وأخواتها، والمراد بأخواتها الحروف التي تماثلها في عملها الذي يتمثل في أنها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

وعدد هذه الأحرف ستة. الأول والثاني وإن، وأن، وهما التوكيد، والثالث لكن، وهو للاستدراك، والرابع ليت، وهو للتمني، والخامس لعل، وهو للترجي، والسادس كأن، وهو للتشبيه.

والأصل في جملة إن، واخواتها أن يذكر الحرف الناسخ ويذكر بعده الاسم والخبر، وينبغي مراعاة هذا الترتيب، فلا يصح أن يتقدم الخبر على الاسم، أو على الحرف الناسخ إلا إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا فيجوز أن يتقدم على الاسم، وعلى ذلك فمن اليسير أن تدرك الفرق بين ترتيب الجملة مع كان، وأخواتها، وترتيبها مع إن، وأخواتها فمع كان، يصح التصرف في الخبر بتقديمه على الاسم، أو على الفعل الناسخ أحيانا كما سبق، أما مع إن فلا يصح التصرف في الخبر إلا إذا كان ظرفا أو جار ومجرور كما ذكرت لك.

وحكم معمول خبر إن، مثل حكم خبرها فيجوز تقديمه على اسمها إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا.

وحركة همزة إن تتمثل في ثلاث حالات:

(أ) حالة يجب فيها فتح همزتها، وذلك إذا تعين أن تؤول مع معموليها مصدر ويتمثل هذا المصدر في ثمانية مواضع. الأول: أن يقع فاعلا؛ الثاني: أن يقع مفعولا به. الثالث: أن يقع

نائب فاعل. الرابع: أن يقع مبتدأ. الخامس: أن يقع خبرا عن اسم معني. السادس: أن يقع مجرورا بالحرف. السابع: أن يقع مجرورا بالإضافة. الثامن: أن يقع تابعا لشيء من ذلك إما بالعطف، وإما بالبدل.

(ب) حالة يجب فيها كسر همزتها، وذلك إذا لم يصح أن تؤول مع معموليها بمصدر، ويتمثل ذلك في ستة مواضع:

الأول: أن تقع في ابتداء الكلام حقيقة، أو حكما. الثاني: أن تقع في ابتداء جملة الصلة. الثالث: أن تقع جوابا لقسم لم يذكر فعله، أو ذكر فعله وجاءت لام الابتداء بعدها. الرابع: أن تقع محكية بالقول. الخامس: أن تقع في أول الجملة الحالية. السادس: أن تقع بعد عامل عاق عن العمل فيها بلام الابتداء.

(ج) حالة يجوز فيها الفتح والكسر، وذلك إذا صلح المقام لهما، فتفتح همزتها إذا قدرت مع معموليها مفرد، وتكسر همزتها إذا قدرت معها بجملة، ويتحقق ذلك في المواضع الأربعة الآتية:

الأول: أن تقع بعد إذا الفجائية. الثاني: أن تقع بعد فعل قسم، ولم تذكر بعدها اللام. الثالث: أن تقع بعد فاء الجزاء. الرابع: أن تقع خبرا عن قول، وخبرها قول، وقائل القولين شخص واحد.

ويزاد بعد إن، لام تسمى لام الابتداء، لأنها في الأصل كانت تدخل على المبتدأ فلما دخلت إن عليه انتقلت إلى الخبر لئلا يجتمع حرفان يفيدان التوكيد في أول الجملة، وتختص هذه اللام بـــ (إن)، فإن وردت مع غيرها كان ذلك نادرا، أو شاذا.

وتدخل بعد إن، على أربعة أشياء. أولا: الخبر. ثانيهما: معمول الخبر. ثالثها: ضمير الفعل. رابعها: الاسم إذا تأخر عن الخبر.

ونزاد بعد إن وأخواتها (ما) الحرفية فتكفها عن العمل بمعنى أنها تبطل عملها، وتجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية، ولهذا تسمى (ما) الكافة، ومتى اتصلت بـــ (إن) أو

إحدى أخواتها فإنها تكفها عن العمل على نحو ما سبق ما عدا وليت، فإنها يجوز أن تظل عاملة مع اتصالها بما الكافة، وذلك لعدم زوال اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية.

ويعطف على أسماء هذه الحروف بنصب المعطوف قبل استكمال الخبر وبعده، ويعطف بالرفع على محل أسماء هذه الحروف بشرطين.

الأول: استكمال الخبر. الثاني: كون الحرف الناسخ إن، أو أن، أو لكن.

ويرى كثير من المحقين أنه بعد الواو قد رفع بالابتداء فهو مبتدأ حذف خبره لدلالة خير الناسخ عليه، ومن ثم فالعطف آنئذ من عطف الجمل. وأجاز الكسائي العطب بالرفع قبل استكمال الخبر مستدلا ببعض الشواهد النحوية، وخرجها المانعون على التقديم والتأخير، أو على تقدير الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وأجاء الفراء ذلك في بقية الحروف الناسخة، فلم يشترط كون الحرف الناسخ (إن، أو أن، أو لكن) كما لم يشترط استكمال الخبر.

وتخفف (إن، وأن، وكان، ولكن)، ومعنى تخفيفها أن ننطق بنونها مفردة ساكنة، وعند تخفيفها يصير لكل حرف منها أحكامه الخاصة به، ويمكننا بيان هذه الأحكام على النحو الآتي:

(أ) إذا خففت (إن) كثر إهمالها، ومتى أهملت وجب ذكر لام الابتداء بعدها لتفرق بينها وبين (إن) النافية، ولهذا يسمى بعض النحويين هذه اللام باللام الفارقة، وقد يسمي عنها إذا وجدت قرينة لفظية، أو معنوية تحدد المقصود من (إن).

وإذا ذكر بعد (إن) المخففة فعل فالغالب أن يكون فعلا ناسخة لا يفيد النفي ويكثر أن يكون مضارعا، وأكثر منه أن يكون ماضيا، وندر أن يقع بعدها فعل ماض غير ناسخ، وأندر منه أن يكون مضارعا.

(ب) وإذا خففت (أن) بقي عملها، ووجب أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفة، وجاء اسمها أحيانا ضميرا بارزا وهو غير ضمير الشأن الصرورة الشعر، ووجب أيضا أن يكون خبرها جملة، وهذه الجملة قد تحتاج إلى فاصل يفصلها من (إن). وقد لا تحتاج، فإذا كانت جملة

اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو دعاء لم تحتج إلى فاصل، وإذا كانت غير ذلك فإنها تحتاج إلى فاصل، وهذا الفاصل إما (قد) وإما حرف نفي مثل (لا)، او (لن)، أو (لم)، وإما حرف تنفس مثل السين. أو سوف، وإما (لو)، وقليل من النحويين من ذكر الفصل به (لو) مع كثرة وروده في اللغة العربية.

ومن القليل النادر عدم الفصل في هذه الحالة.

(ج) وإذا خففت (كأن) بق عملها أيضا، ويجوز ثبوت اسمها، وإفراد خبرها، وإذا كان خبرها جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل، وإن كان جملة فعلية فإنها تفصل بـــ (لم) إن كان فعلها مضارعا، وتفصل به (قد) إن كان ماضيا.

(د) وإذا خففت (لكن) أهملت وجوبا.

لا النافية للجنس

الأمثلة:

1- لا طالبا للعلم مكروه.

2- وقال تعالى (يأيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة).

3- لا مؤمن خائنا في وطننا.

4- وقال الشاعر:

فلا أب وابنة مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

5- وقال آخر:

الا ارعواء لمن ولت شيبته وآذنت بمشيب بعده هرم

6- وقال تعالى (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب).

7- وقال امرؤ القيس:

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل

الشرح:

اشتملت الأمثلة السابقة على حرف يعمل عمل إن، وأخواتها، أي نصب الاسم ويرفع الخبر، وهذا الحرف يسمى لا النافية للجنس، وقد افردها النحويون باب مستقل لأن لها شروط وأحكاما خاصة بها، وسميت بهذا الاسم لأن لا، في هذا الاستعمال تدل نصا على نفي الخبر عن جيمع أفراد جنس الاسم المذكور بعدها، ففي المثال الأول قد دلت لا، على نفى الكراهية عن كل طالب من طلبة العلم، ومن اليسير أن نلاحظ أنها نصبت كلمة طالب، اسما لها، ورفعت كلمة مكروه، خبرا لها، كذلك من اليسير أن نلاحظ أن كلا من اسمها وخبرها جاء نكرة ومن ثم كان تنكير معموليها شرطا من الشروط التي سنوضحها عند الحديث عن

شروطها.

وفي المثال الثاني نلاحظ أن اسم لا، جاء مبنيا على الفتح، فالكلمات بيع، وخلة، وشفاعة، مبنية على الفتح في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ابن العلاء، بينما جاء اسم لا معربا منصوبا في المثال الأول، فدل ذلك على أن اسمها يكون معربا تارة، ومبنيا تارة أخرى كما سيتضح ذلك في الحديث عن حكم اسمها من حيث الإعراب والبناء.

ونلاحظ في المثال الثاني أيضا أن لا، جاءت مكررة وقد عملت عند تكرارها، وهذا ما سنوضحه مع بيان أوجه الإعراب فيه عند الحديث عن تكرار لا.

وفي المثال الثالث نلاحظ أن كلمة خائنا، جاءت منصوبة وهي نعت لاسم لا المبني، فدل ذلك على جواز نصب هذا النعت، كما سيتضح ذلك في الحديث عن نعت اسم لا، المبنى.

وفي المثال الرابع جاءت كلمة، ابنا، منصوبة وهي معطوفة على اسم لا المبني، فدل ذلك على جواز النصب في هذا العطف، كما سيتضح ذلك في الحديث عن العطف على اسم لا، المبني.

وفي المثال الخامس دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس وقد بقيت على عملها فدل ذلك على بقاء عملها مع دخول همزة الاستفهام عليها كما سيأتي.

وفي المثال السادس نجد أن جملة فلافوت، قد حذف منها خبر لا، فدل ذلك على جواز هذا الحذف كما سنوضحه في موضعه.

وفي المثال السابع نجد وأمرأ القيس، قد استعمل تركيب، ولاسيما، وقد ذكر النحويون عدة أوجه في إعراب الاسم الواقع بعد هذا التركيب وسنوضح هذه الأوجه عند الحديث عن هذا التركيب.

وعلى ذلك يمكننا أن نقرر أن النقاط التي سندرسها في مبحث لا النافية للجنس، تتمثل فيما يلى:

أولا: شروط عملها. ثانيا: حكم اسمها من حيث الإعراب والبناء.

ثالثا: تكرار لا. رابعا: نعت اسمها المبني.

خامسا: العطف على اسمها المبنى سادسا: دخول همزة الاستفهام عليها.

سابعا: حذف خبرها. ثامنا: أسلوب (لاسيما).

وها هو ذا توضيح كل نقطة من هذه النقاط:

أولا: شروط عملها.

يشترط في لا، لكي تعمل عمل. إن، أربعة شروط:

(أ) أن تكون نافية للجنس نصا لا احتمالا، ومعنى ذلك أنها إذا ل تكن نافية بأن كانت زائدة فإنها لا تعمل شينا نحو لا، الثانية في قولك: لا يستوى محسن ولا مسيء في العمل، وإذا كانت نافية للواحدة فإنها تعمل عمل ليس نحو ولا أستاذا في الحجرة بل أستاذان، وإذا كانت نافية للجنس احتمالا لا نصا فإنها لا تعمل عمل إن أيضا نحو: لا أستاذ في الحجرة، فإنها تحتما أن تكون لنفي وحدة، وأن تكون لنفي الجنس، فدلالتها على نفي الجنس على سبيل الاحتمال، ومن ثم لا تعمل عمل إن، فإذا قصدت الدلالة على نفي الجنس نصا لا احتمالا قلت: لا أستاذ في الحجرة.

(ب) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(ج) ألا يوجد فاصل بينها وبين اسمها.

فإذا كان اسمها معرفة، أو وجد فاصل بينها وبين اسمها أهملت ووجب تكراره مثل: لا خالد موجود، ولا بكر، ومثل قوله تعالى (لا فيها غول، ولاهم عنها ينزفون).

وقد وردت في اللغة العربية عبارات وقعت فيها المعرفة بعد لا، النافية للجنس مثل قول عمر رضي الله عنه (قضية ولا أبا حسن لها)، ومثل قول عبد الله بن الزبير الأسدي في هجاء عبد الله بن الزبير بن العوام:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمة في البلاد

والنحويون يؤولون هذه العبارات بتقدير مضاف متوغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة فتقدير قول عمر السابق. ولا مثل أبي حسن لها، وتقدير البيت: ولا مثل أمية في البلاد.

(د) ألا يدخل عليها حرف جر مثل: جئت بلا قلم، وغضبت من لا شيء، فـــ(لا) في هذا التركيب مهملة مقحمة بين الجار والمجرور.

ثانيا: حكم اسمها من حيث الإعراب والبناء.

اسم لا، النافية للجنس له حالتان: حالة يكون فيها معربا منصوبا بالفتحة، أو ما ينوب عنها، وحالة يكون فيها مبنيا على الفتح، أو ما ينوب عنه.

أما الحالة الأولى التي يكون فيها معربا منصوبا بالفتحة، أو ما ينوب عنها فتتمثل في نوعين:

الأول: المضاف نحو: لا شاهد زور محترم.

الثاني: الشبيه بالمضاف وهو اسم اتصال به شيء يكمل معناه سواء أكان هذا الشيء يكمل المعنى فاعلا نحو: لا كريما خلقه مكروه، أم مفعولا نحو: لافاهما درسه مخطئ، أم مجرورا بالجرف نحو: لا مقصرا في واجبه محترم، أم معطوفا نحو: لا ثلاثة وثلاثين غائبون، أم تمييزا نحو: لا أربعين طالبا حاضرون.

وأما الحالة الثانية التي يكون فيها مبنيا على الفتح أو ما ينوب عنه فتمثل في الاسم المفرد، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيشمل المثنى، والجمع بأنواعه الثلاثة، ويكون مبنيا على الفتح إذا كان مفردا - أي ليس مثنى ولا مجموعا – نحو: لا طالبا في الكلية، وكذلك إذا كان جمع تكسير نحو: لا كتب في الحقيبة، ويكون مبنيا على الياء في المثنى، وجمع المذكر السالم، فالمثنى مثل قول الشاعر:

تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لو راد المنون تتابع

وجمع المذكر السالم مثل قول الشاعر:

يحشر الناس لابنين ولا آباء إلا وقد عدتهم شئون

ويكون مبنيا على الكسر إذا كان جمع مؤنث سالما، ويجوز في هذه الحالة أيضا البناء على الفتح، وقد ورد بالوجهين قول سلامة بن جندل:

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه ألذ ولا لذات للشيب

ثالثا: تكرارها مع العطف على النكرة المفردة.

عني النحويون بصورة من صور تكرار (لا) لكثرة ما تشتمل عليه من أوجه الإعراب، وتتمثل هذه الصورة في تكرار (لا)، الداخلة على المفرد النكرة وهي معطوفة نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله)، فيجوز في هذه الصورة خمسة أوجه، وذلك لأن الاسم الواقع بعد (لا) الأولى يجوز أن يكون مبينا على الفتح على أنها نافية للجنس، ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء، أو على أن (لا) نافية للوحدة تعمل عمل ليس.

فإذا كان هذا الاسم مبنينا على الفتح جاز في الاسم الواقع بعد (لا) الثانية ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: البناء على الفتح على أن (لا) الثانية نافية للجنس مثل الأولى، فتقول (لا حول، ولا قوة إلا بالله)، ومن ذلك قوله تعالى (لا بيع فيه ولا خلة، ولا شفاعة) في قراءة أبي عمرو وابن كثير.

الوجه الثاني: النصب على أن هذا الاسم الواقع بعد (لا) الثانية معطوف على محل الاسم الواقع بعد (لا) الأولى، وتكون (لا) الثانية زائدة فتقول (لا حول ولا قوة إلا بالله) ومن ذلك قول أنس بن عباس ابن مرداس:

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الفتق على الراتق

الوجه الثالث: الرفع على أن هذا الاسم الواقع بعد (لا) الثانية مبتدأ وتكون (لا) هذه زائدة، أو على أنه اسمها وهي عاملة عمل ليس، فنقول (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومن ذلك قول ضمرة:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

أما إذا كان الاسم الواقع بعد (لا) الأولى مرفوعا فإن الاسم الواقع بعد (لا) الثانية يجوز فيه

وجهان:

الوجه الأول: البناء على الفتح على أن (لا) الثانية نافية للجنس تعمل عمل (إن) فنقول (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومن ذلك قول أمية بن أبي الصلت في وصف الجنة وأهلها:

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم

الوجه الثاني: الرفع على أن هذا الاسم الواقع بعد (لا) الثانية مبتدأ، ولا مهملة، أو على أنه اسم لها وهي تعمل عمل ليس فتقول (لاحول ولا قوة إلا بالله) ومن ذلك الآية السابقة وهي قوله تعالى (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة)، في قراءة الباقى من السبعة، وكذل كقول الراعي ابن حصين: -

وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل

رابعا: نعت اسمها المبني:

قرر النحويون أن اسم (لا) المبني إذا نعت بنعت مفرد ولم يكن هناك فاصل بينهما جاز في هذا النعت ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: البناء على الفتح على أنه قد ركب مع الاسم قبل دخول (لا) عليها نحو (لا رجل كريم في قريتكم)

الوجه الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم (لا) نحو: لا رجل كريما في قريتكم.

الوجه الثالث: الرفع مراعاة لمحل (لا) مع اسمها فهي في محل رفع بالابتداء نحو: لا رجل كريم في قريتكم.

فإذا كان النعت غير مفرد، أو وجد فاصل بين النعت والمنعوت امتنع الوجه الأول وهو البناء على الفتح، وجاز الوجهان الآخران وهما النصب مراعاة لمحل اسم (لا)، والرفع مراعاة لمحل (لا) مع اسمها، فتقول في النعت غير المفرد (لا رجل كريما خلقه) بالنصب، أو (لا رجل كريم خلقه) بالرفع؛ وتقول عند الفصل بين النحت والمنعوت:

(لا رجل في قريتكم كريما) بالنصب، أو (لا رجل في قريتكم كرىم) بالرفع.

خامسا: العطف على اسمها المبنى:

إذا عطفت النكرة المفردة على اسم (لا) المبني جاز في المعطوف النصب عطفا على محل اسم (لا) وجاز فيه الرفع عطفا على محل (لا) مع اسمها نحو (لا قلم وكتابا في الحقيبة) بالنصب، أو (لا قلم وكتاب) بالرفع على نحو ما سبق، ومن ذلك قول الشاعر مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك.

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

فكلمة ابنا، منصوبة بالعطف على محل اسم (لا) ويجوز رفعها بالعطف على محل (لا) مع اسمها.

سادسا: دخول همزة الاستفهام عليها

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقي عملها على نحو ما سبق فيبنى اسمها إذا كان مفردا نحو: الاكتاب معكم، ويكون معربا منصوبا إذا كان مضافا نحو: الا صاحب مروءة بينكم، أو شبيها المضاف نحو: ألا فاهما درسه مستعد للإجابة.

والغالب أن يراد بهما الإنكار والتوبيخ كقول الشاعر:

الا ارعواء لمن وات شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم

وقد يراد بهما الاستفهام عن النفي كقول قيس بن الملوح:

الا اصطبار لسلمى أم ها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالى

وكثيرا ما يستعملان كلمة واحدة للتمني كقول الشاعر:

الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثات يد الغفلات

والراجح لدى أئمة النحويين أن (ألا) إذا استعملت للتمني بكون ملاحظا فيها معنى الفعل، فهي بمنزلة أتمنى، وعلى ذلك فلا خبر لها، ويكون ملاحظة فيها أيضا معنى الحرف، فهي بمنزلة ليت، وعلى ذلك فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت.

سابعا: حذف خبرها.

يحذف خبر لا، النافية للجنس كثيرا إذا علم من سياق الكلام، أو دل عليه دليل نحو قولك وحددت الجامعة موعد الامتحان ولا مفر، أي منه، ونحو قولك للمريض لا بأس، أى عليك، ونحو: أنت مخلص ولا شك، أي في إخلاصك، ونحو: ستقع الحرب لا محالة، أي فيها، وفي القرآن الكريم، (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت)، أي لهم، وكذلك قوله تعالى (قالوا لا ضير)، أي لاضير علينا، وبنو تميم يوجبون حذفه في هذه الحالة. أما الحجازيون فيقولون بجواز ذكره.

فإذا كان الخبر غبر معلوم وجب ذكره عند الجميع مثل قوله عليه السلام: لا أحد أغير من الله.

ومن القليل النادر حذف اسم لا، النافية للجنس، إبقاء خبرها كقولهم: لا عليك إذا فعلت كذا، أي: لا لوم عليك، أو لا بأس عليك.

ثامنا: أسلوب ولاسيما

تستعمل، لاسيما، للدلالة على أن ما بعدها أحق وأولى بما نسب لما قبلها، فإذا قلت، أحب العلوم ولاسيما علم النحو، كان معنى ذلك أن علم النحو أحق وأولى بحبك من سائر العلوم، وقد ورد هذا الأسلوب في قول أمري القيس:

ألا رب يوم لك منهن صالح ولاسيما يوم بدارة جلاجل

ويتكون كما ترى من خمسة أجزاء:

الجزء الأول: الواو وقد سماها الرضى الواو الاعتراضية، ودخولها على لا، في هذا الأسلوب واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: ولاسيما يوم، فهو مخطئ، وذكر غيره من النحويين أنها قد تحذف، وقد جاء حذفها مع تخفيف الياء من سي، في قول الشاعر:

فه بالعقود وبالإيمان لاسيما عقد وقام به من أعظم القرب

الجزء الثاني: لا، وهي نافية للجنس على الأصح، ولا يجوز حذفها في اللغة الفصحى، وحكي الرضى أنه يقال: سىما، مع حذف لا، وقرر المرادي، أن حذفها لم يوجد إلا في كلام المولدين الذين لا يحتج بكلامهم.

الجزء الثالث: كلمة سي، ومعناها مثل: وقد تستعمل في اللغة العربية مع الألف والنون فيقال: سىان، بمعنى مثلان وقد تخفف ىاؤها كما في البيت السابق (فه بالعقود.....) وهي في أسلوب ولاسيما، تعرب اسم لا، فتكون معربة منصوبة بالفتحة عند الإضافة، وتكون مبنية على الفتح عند عدم الإضافة كما سياتي.

الجزء الرابع: ما، وهي إما موصولة، وإما نكرة موصوفة، وإما نكره تامة. وإما زائدة كما سيتضح ذلك عند إعراب الاسم الواقع بعدها.

الجزء الخامس: الاسم الواقع بعد، ولاسيما، وهذا الاسم إذا كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه نحو: أحترم الطلاب ولاسيما طالب يعتز بنفسه فكلمة طالب، يجوز فيها ثلاثة أوجه.

الوجه الأول: الرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، على أن ما، موصولة، أو لجملة في محل جر صفة لـــ(ما) على أنها نكرة موصوفة، وقد أضفت سي، إليها سواء أكانت موصولة، أم نكرة موصوفة.

الوجه الثاني: الجر على الإضافة، وما، زائدة بين المضاف والمضاف إليه كما زيدت في قوله تعالى (أيما الأجلين قضيت)، وعلى الوجهين ففتحة سي، فتحة إعراب لأنها مضافة إلى ما، في الوجه الأول، وإلى ما بعد ما، في الوجه الثاني.

الوجه الثالث: النصب على التمييز لكلمة سي، وهما، زائدة كافة لكلمة سي، عن الإضافة وعلى ذلك ففتحة سي، فتحة بناء لعدم الإضافة وقيل التمييز لـــ(ما)، لأنها نكرة تامة وقد أضيفت إليها كلمة سي، وعلى ذلك ففتحة سي، فتحة إعراب الإضافة كالوجهين السابقين.

وقد روى بالأوجه الثلاثة كلمة يوم، في قول امرئ القيس:

الارب يوم لك منهن صالح ولاسيما يوم بدارة جلجل

وإذا كان الاسم الواقع بعد ولاسيما، معرفة جاز فيه وجهان فقط؛ نحو: أحترم الطلاب ولا سيما الطالب المعتز بنفسه، فكلمة الطالب، بجوز فيها وجهان: الرفع، والجر كما سبق، ولا يجوز النصب على الأصح لأن الاسم ينصب هنا على التمييز، والتمييز لا يكون معرفة، وقد صرح كثير من النحويين بأن الجر أرجح هذه الوجوه كما قرروا أن خبره لا محذوف في هذا الأسلوب (قبل لا خبر لها)

الخلاصة:

لا النافية للجنس تعمل عمل إن، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

وتعمل هذا العمل بشروط أربعة:

الأول أن تكون نافية للجنس نصا فإذا لم تكن نافية بأن كانت زائدة أهملت، وإذا كانت نافية للوحدة فإنها تعمل عمل وليس، وكذلك إذا كانت لنفي الجنس احتمالا لا نصا.

الثاني: تتكرر معموليها، فإذا ذكر بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها.

الثالث: أن يكون اسمها متصلا بها فإن فصل منها أهملت وكررت أيضا.

الرابع: ألا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها جر ما بعدها، وكانت زائدة مقحمة بين الجار والمجرور.

ولاسمها حالتان: حالة يكون فيها معربا منصوبا بالفتحة أو ما ينوب عنها وذلك إذا كان مضافا، أو شبيها بالمضاف، والشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به ما يكمل معناه سواء أكان الذي يكمل معناه فاعلا أم مفعولا أم مجرور بالحرف أم معطوفا، أم تميزا.

وحالة يكون فيها مبنية على الفتح أو ما ينوب عنه وذلك إذا كان مفردا، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا، ولا شبيها بالمضاف فيبنى على الفتح إذا كان مفردا - أي غير مثنى ولا جمع مذكر سالم - وكذلك إذا كان جمع تكسير، ويبنى على الياء إذا كان مثني، أو جمع مذكر سالم، ويبنى على الكسر إذا كان جمع مؤنث سالم، ويجوز في هذا الجمع أيضا البناء

على الفتح.

وقد عني النحويون بصورة من صور تكرار لا، لكثرة ما تشتمل عليه من أوجه الإعراب وهي إذا كررت، لا، الداخلة على المفرد النكرة وهي معطوفة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فيجوز في هذه الصورة خمسة أوجه، وذلك لأن الاسم الواقع بعد لا الأولى يجوز أن يكون مبنية على الفتح على أنها نافية للجنس، ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء، أو على أن لا، نافية للوحدة تعمل عمل ليس، فإذا كان هذا الاسم مبني على الفتح جاز في الاسم الواقع بعد لا، الثانية ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح على أن لا، الثانية نافية للجنس مثل الأولى.

الثاني: النصب على أن هذا الاسم معطوف على محل الاسم الواقع بعد لا الأولى. وتكون لا الثانية زائدة.

الثالث: الرفع على أنه مبتدأ فتكون لا، هذه زائدة. أو على أنه اسمها وهي عاملة عمل ليس.

وإذا كان الاسم الواقع بعد لا، الأولى مرفوعة فإن الاسم الواقع بعد لا الثانية يجوز فيه وجهان. البناء على الفتح. والرفع على نحو ما سبق. وقرر النحويون أن اسم لا، المبني إذا نعت بفرد متصل جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح على أنه قد ركب مع الاسم قبل دخول لا، عليهما.

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم لا،

الثالث: الرفع مراعاة محل لا، مع اسمها فهما في محل رفع بالابتداء فإذا كان النعت غير مفرد، أو وجد فاصل بين النعت والمنعوت امتنع الوجه الأول وهو البناء على الفتح، وجاز الوجهان الآخران.

وإذا عطفت النكرة المفردة. على اسم لا، المبني جاز في المعطوف النصب عطفا على محل اسم لا، وجاز فيه الرفع عطفا على محل لا، مع اسمها.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا، النافية للجنس في عملها، والغالب أن يراد بهما الإنكار

والتوبيخ، وقد يراد بهما الاستفهام عن النفي، وكثيرا ما يستعملان كلمة واحدة للتمني، والراجح لدى أئمة النحويين أن ألا، إذا استعملت للتمني يكون ملاحظة فيها معنى الفعل فهي بمنزلة أتمنى، وعلى ذلك فلا خبر لها، ويكون ملاحظا فيما أيضا معنى الحرف، فهي بمنزلة ليت، وعلى ذلك فلا يجور مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت.

ويحذف خبر لا، النافية للجنس كثيرة إذا علم من سياق الكلام، أو دل عليه دليل. وبنو تميم يوجون حذفه في هذه الحالة، أما الحجازيون فيقولون بجوازه. فإذا كان الخبر غير معلوم وجب ذكره عند الجميع.

ومن القليل النادر حذف اسمها، وإبقاء خبرها.

وتستعمل، لاسيما، للدلالة على أن ما بعدها أحق وأولى بما نسب لما قبلها، نحو قولك: أحب العلوم ولا سيما علم النحو، ويتكون هذا الأسلوب كما ترى من خمسة أجزاء.

الجزء الأول: الواو وتسمى الواو الاعتراضية، وصرح بعض النحويين بجواز حذفها.

الجزء الثاني: لا النافية للجنس، ولا يجوز حذفها في اللغة الفصحى.

الجزء الثالث: كلمة سي، ومعناه مثل وقد تخفف ىاؤها، وتعرب اسم لا، فتكون معربة منصوبة عند الإضافة، وتكون مبنية عند عدم الإضافة.

الجزء الرابع: ما، وهي إما موصولة، وإما نكرة موصوفة، وإما نكرة تامة، وإما زائدة كما يتضح ذلك من إعراب الاسم الواقع بعدها.

الجزء الخامس: الاسم الواقع بعد لاسيما، وهذا الاسم إذا كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، ما، على أنها موصولة، أو في محل جر صفة لـــ(ما) على أنها نكرة موصوفة، وقد أضيفت سي، إليها سواء أكانت موصولة، أم نكرة موصوفة.

الثاني: الجر على الإضافة، و (ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وعلى الوجهين، ففتحة سي، فتحة إعراب لأنها قد أضيفت في الوجهين.

الثالث: النصب على التمييز لكلمة سي، و (ما) زائدة كافة لكلمة سي، عن الإضافة ففتحة سي، فتحة بناء، وقيل التمييز لـــ(ما)، لأنها نكرة تامة، وقد أضيفت إليها كلمة سي، ففتحتها آنئذ فتحة إعراب كالوجهين السابقين.

وإذا كان الاسم الواقع بعده ولاسيما، معرفة جاز فيه وجهان الرفع، والجر كما سبق، ولا يجوز النصب على الأصح لأن الاسم ينصب هنا على التمييز والتميز لا يكون معرفة.

وأرجح هذه الوجوه الجر، وخبر لا محذوف في هذا الأسلوب وقيل لا خبر لها.

انتهى بحول الله